واقع الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية ومعوقاتها

واقع الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية ومعوقاتها

حمود محمد شرف*

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الواقع الراهن لمُمارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية (الحكومية والخاصة) للحريات الأكاديمية، قدمت الدراسة لعرض نظري لمفهوم الحرية الأكاديمية، وجمعت الدراسة بين منهجين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، حيث تم جمع البيانات باستخدام الاستبيان من خلال سحب عينة طبقية من عمداء الكليات والمراكز ونوابهم ورؤساء الأقسام، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن هناك عدد من الإشكاليات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس. منها ما يرتبط بقضايا تتعلق بوظائف الجامعة، وتندرج ضمن قضايا الحرية الأكاديمية، أن نقص الإمكانات والوسائل التعليمية من أهم اشكاليات ممارسة الحرية الأكاديمية، وقد تتسبّب لهم حرية التعبير، الكثير من الإشكاليات أثناء عملهم الإداري. كما أشارت إلى أن ممارسة أعضاء هيئة التدريس لحريتهم الأكاديمية ممارسة ضعيفة وهو ما ينعكس على العملية والتعليمية والبحث العلمي.

كلمات مفتاحية: الحرية الأكاديمية، التعليم الجامعي، أعضاء هيئة التدريس.

مدخل عام:

تُعد الحرية الأكاديمية (Academic Freedom) أحد الحقوق التي يُفترض، أو يجب أن يتمتّع بها عضو هيئة التدريس في الجامعة، وترتبط الحرية الأكاديمية بقضية مهمة للغاية. وهي استقلالية الجامعة، سواءً على المستوى المؤسسي ككل، علمياً وإدارياً ومالياً. لتتمكن من تصريف شؤونها دون أي تدخل من خارج الجامعة. أو على المستوى الفردي، المتمثل في عضو هيئة التدريس، الذي يجب أن يتمتّع بحرية تامة في المشاركة في اتخاذ

*أستاذ علم اجتماع التربية المشارك قسم علم الاجتماع كلية الآداب - جامعة تعز.

القرارات ذات العلاقة بالشأن الأكاديمي، والتدريسي، والبحث العلمي، وبحرية التعبير عن رأيه فيما يدور داخل الجامعة أو في المجتمع، دون قيود أو رقابة من أيّة جهة كانت، سواءً من داخل الجامعة أو من خارجها. (الزيدي، 2000 ، 105)

كما تُعد الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، أمراً أساسياً في عصر أصبحت فيه الديمقراطية، معياراً مُهماً لقياس مدى تطور المجتمع وتقدمه، وذلك ليتمكنوا من القيام بوظائفهم المعروفة - ضمن وظائف الجامعة، وخاصة وظيفة البحث والتتّبع الحر والمسؤول عن الحقيقة والمعرفة، والتعامل معها، دون قيد أو شرط أو خوف من سلطة أو أيّة جهة أخرى، مهما كانت داخل أو خارج الجامعة. (نوفل، 1990، 23)

لكن من يُتابع التقارير الدولية، الخاصّة بقوائم ترتيب الجامعات في العالم كله، سيُفاجأ – وبدون شك - بتدني وضعية ومكانة أو ترتيب الجامعات العربية عموماً، واليمنية على وجه الخصوص. إذ تقع في أدنى ترتيب قوائم الجامعات. وإذا تساءلنا عن الأسباب. فالإجابة معروفة، وتكمن في أن هناك عوامل عديدة مسئولة عن تطور الجامعات أو تأخرها أو ترتيبها، وبالتالي فهناك معايير عالمية يُقاس على أساسها موقع أية جامعة أو ترتيبها، ومستوى تطورها وترتيبها ضمن الجامعات في هذا العالم، وهي معروفة لدى الباحثين والمُهتمين بدراسة نشوء الجامعات وتطورها. وكذا لدى المهتمين بما أصبح يعرف بـ"الجودة والاعتماد الأكاديمي". من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مدى استقلالية الجامعات في رسم خططها، وتصريف شؤونها العلمية والإدارية والمالية، بعيداً عن أيّة تدخلات من جهات سواءً من داخل الجامعة أو من خارجها، ومقدار مُمارسة أعضاء هيئة التدريس فيها، للحريات الأكاديمية في مختلف مجالاتها التي أعلنتها وتوافقت عليها جُل المواثيق والوثائق والإعلانات والمؤتمرات الدولية المختلفة، ذات العلاقة بهذه المسألة. فموضوع الحريات الأكاديمية كان، ولا يزال يحظى باهتمام أعضاء هيئة التدريس والباحثين في أغلب جامعات العالم، إذ تُعد الحريات الأكاديمية من أهم شروط نمو وفاعلية العمل الأكاديمي والبحثي في الجامعات، وزيادة أدائها وكفاءتها الداخلية والخارجية، كما تُعد أحد أهم معززات الجودة، ومنح ما أصبح يعرف بالاعتماد الأكاديمي، فهي تدعم مسألة تجويد العملية التعليمية أو الأكاديمية والبحثية

وأدائها. كما أن لها أهميتها، في النهوض برؤية الجامعة ورسالتها وقيمها، لتحقيق أهدافها في الواقع المعاش، من حيث البناء المؤسسي، وبناء القدرات وغيرها. (القرني,1430، 5)

لكن ورغم الدور الحيوي الذي تلعبه الحرية الأكاديمية في تطوير الأداء والعمل في الجامعات. فإنه لا تزال هناك الكثير من الجامعات التي تحكمها إدارات، يغلب عليها طابع السيطرة المركزية والبيروقراطية المُتخلِّفة، وتتحكّم بها قوى تقليدية، قد تنظر إلى الجامعة بكل مكوناتها ووظائفها في المجتمع، وطبيعة عمل أعضاء هيئة التدريس فيها - على وجه الخصوص-،نظرةً دونية. وهذا من شأنه أن يُؤثّر على مجريات العمل الأكاديمي ويُعرقله. حيث يتم بناءً على هذه النظرة التّعامُل مع الجامعة من قبل مثل هذه الانظمة أو السلطات أو القوى الاجتماعية، والنظر إليها باعتبارها مُجرد مؤسّسة خدمية، مثلها مثل أيّة مؤسّسة أخرى في المجتمع. وبالتالي فلا بد أن تُسيَّر وتُعامل بنفس الآليات، التي تُعامل بها بقية مؤسسات المجتمع. وهذا ما هو حاصل على أرض وواقع الممارسة. الأمر الذي يحد من استقلالية الجامعة، في كل المجالات التعليمية والمالية والإدارية. ومن الطبيعي أن تنظر مثل هذه الأنظمة أو السلطات، إلى موضوع الحرية الأكاديمية بشيء من التوجُّس والريبة، وقد تتعمّد الإشارة إليه بشيء من الغموض في مختلف التشريعات واللوائح المُنظمة للعمل الأكاديمي في الجامعات. فهي ترى أن من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن في المجتمع، وقد تعتبر مُمارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مختلف مجالاتها، وسيلة ناجعة لإحداث تغييراً في القيم والمفاهيم لدى أفراد المجتمع الطلابي والأكاديمي خاصة، وأفراد المجتمع بصفة عامة. وهذا قد لا يكون في صالحها في كثير من الاحيان. وبالتالي تسعى بكل ما أُوتيت من قوة وبشتى الوسائل إلى تقليص هامش الحرية الأكاديمية، الذي يُؤثّر بشكلٍ ملحوظ على وظائف أعضاء هيئة التدريس، وبالتالي وظائف الجامعة. في حين تستدعي ممارسة الحرية الأكاديمية - كما نعلم - ضرورة توفُّر الإدارة الذاتية للجامعة، وتحقيق مبدأ استقلاليتها في رسم سياساتها العلمية والإدارية والمالية، باعتبار ذلك من الضمانات الرئيسية لأداء عضو هيئة التدريس لوظائفه المختلفة، وبالتالي ممارسته للحرية الأكاديمية، وتحقيق وظائف الجامعة، في كل مجالاتها بحرية تامة. وهذا يستدعي توفُّر قيم معينة، كقيم العقلانية

والانفتاح وثقافة التّعدد والاختلاف والديمقراطية. من هنا نلمس أهمية البحث الذي نقوم به حول موضوع واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية.

أهمية البحث في موضوع الحريات الأكاديمية وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوع الحرية الأكاديمية. فالمتابع للاهتمام البحثي حول هذا الموضوع، يصل إلى نتيجة مفادها، أنّه لا تكاد تنعقد أيّة فعالية علمية، سواءً كانت مؤتمراً أو ندوة أو ورشة عمل أو غيرها، حول التعليم الجامعي، إلاّ ويكون موضوع الحريات ومنه الحرية الأكاديمية حاضراً وبقوة، كأهم محاور أو موضوعات تلك الفعاليات. وهذا يُعد مؤشراً على أن هناك وعياً وإدراكاً بأهمية مُمارسة عضو هيئة التدريس للحرية الأكاديمية، فالحرية الأكاديمية تُعد مطلباً أساسياً لعضو هيئة التدريس، والعمل الأكاديمي الناجح والناجز، وخاصّة في الوقت الحاضر، المعروف بعصر الحريات والديمقراطية والثورة المعلوماتية، المُتميّزة بسرعة انتشارها، وهيمنة اقتصاد المعرفة على الفضاء الكوني. ومع كل ما سبق تعاظم الدور الاجتماعي لعضو هيئة التدريس في الجامعات، وما يقوم به من وظائف.

فالحرية الأكاديمية، تُعد أحد الاركان الأساسية التي يقوم عليها التعليم الجامعي، وذلك لضمان استمراره والقيام برسالته في المجتمع على الوجه المطلوب. إضافة إلى أن مُمارسة عضو هيئة التدريس للحرية الاكاديمية تخلق بيئة تساعده على الإبداع، وإثراء العمل الأكاديمي والبحثي وخدمة المجتمع، وتساعده على الاستثمار الأمثل لقدراته وإثارة الافكار الجديدة واستقلال آرائه، والقيام بمسؤولياته كاملة دون آيّة ضغوطات أو مضايقات أو مؤثرات، تعوق تحقيق وظائف الجامعة ونموها وتطورها. وتؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي لديه، وبالتالي زيادة انتاجيته.(ابو حميد,2002، 20). كما تعد شرطاً أساسياً، لتوفّير مناخ فكري مناسب للتقدم العلمي، الذي تعتمد عليه التنمية بمفهومها الشامل، ومؤشراً مهماً للمناخ الاجتماعي بمعناه العام الذي يُحيط بالجامعة، وخاصّةً الديمقراطي، ومؤشراً لمدى تقبُّل المجتمع لإنتاجية علمائه ومفكريه من الآراء والأفكار الجديدة والجريئة، ومدى تقبله لحرية الرأي والتغيير والتطور. وبناءً على ما سبق،

تتضح أهمية البحث، حيث يُمكن القول إنه، وبعد مُراجعة للبحوث والدراسات، التي تمّت حول موضوع الحريات الأكاديمية في المجتمع اليمني، اتّضح أنه أول محاولة بحثية، تنطلق من وجهة نظر سوسيولوجية، تهتم بمسألة الحرية الأكاديمية، وتُجرى على أعضاء هيئة التدريس. وذلك من وجهة نظر عينة من عمداء الكليات والمراكز البحثية ونوابهم، ورؤساء الاقسام العلمية في جامعتين، تُمثلان كل من الجامعات الحكومية والخاصة. لذلك تبرز أهمية البحث، من أهمية الفئة المستهدفة، ونقصد أعضاء هيئة التدريس، وذلك لما يُفترض أن يتمتعوا به، من مكانة علمية في المجتمع، وما يقومون به من وظائف في اطار وظائف الجامعة المعروفة، التي تصّب في الاخير في خدمة المجتمع. كما تتأتّى أهمية البحث من طريقة التناول، التي ننوي القيام بها في معالجة هذا الموضوع، حيث سنُحاول من خلالها ليس الوصف لبعض المؤشرات الاحصائية فقط، بل سنعمُد إلى شرح وتحليل أسبابها وأبعادها الاجتماعية بالمعنى الشامل. وهذا من شأنه أن يُحوِّل الاهتمام إلى الطبيعة الحقيقية لمُشكلات نظام التعليم الجامعي المُختلفة، ومثل هذه المُقاربة، عادة ما يتم التغافُّل عنها عند القيام ببعض الدراسات أو البحوث، التي تكون - في حالات كثيرة - عبارة عن استطلاعات للرأي، وقد تنحو بعضها إلى التّركيز على الجوانب الكمية فقط في مُقارباتها للظاهرة، وبالتالي تُهمل دلالاتها المُختلفة وخاصة السوسيولوجية، التي قد تُمثِّل إضافة عند إثارة أيّة قضية تخص نظام التعليم.

أما بالنسبة إلى أهداف البحث، فيُمكن إجمالها في محاولة التّعرف على الواقع الراهن لمُمارسة أعضاء هيئة التدريس، في كل من الجامعات الحكومية والخاصة، لحرياتهم الأكاديمية في مجالات تتعلق بعدة مسائل: منها مسألة مشاركتهم في اتخاذ القرار المتعلق بالشأن الأكاديمي في الجامعة، ومسألة التدريس، ومسألة البحث العلمي، والمسألة المُتعلقة بحرية التعبير في الجامعة، إضافة إلى محاولة التعرف على بعض مُعوقات ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، من وجهة نظر الفئة المُستهدفة المشار إليها آنفاً. وكل ما سبق سواء على مستوى أهمية البحث أو أهدافه، قد دفعنا لإثارة موضوع واقع مُمارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في

الجامعات اليمنية ومُعوقاتها، كإشكالية تستدعي التقصّي والدراسة والبحث. ففيما تتمثّل هذه الاشكالية؟

اشكالية البحث وتساؤلاته:

يُلاحظ المُتتبع لنشأة نظام التعليم الجامعي في المجتمع اليمني والتّشريع له، وكذا الدراسات والبحوث التي تمَّت عليه، وخاصّة المُتعلقة بشؤون أعضاء هيئة التدريس، أن موضوع الحرية الأكاديمية بكل مجالاتها، لم يُشكِّل عنواناً مُهماً، لا على مستوى الاهتمام الرّسمي، المُتمثّل في النصوص والتشريعات القانونية المُختلفة المُنظمة للعمل الأكاديمي، ولا على مستوى المحاولات البحثية المُتمثّلة في جهود بعض الباحثين، الذين تناولوا نظام التعليم الجامعي بالدراسة والبحث. فرغم مرور أكثر من أربعة عقود على نشأة جامعتي صنعاء وعدن، وأكثر من عقدين على نشأة بقية الجامعات الحكومية، والجامعات الخاصة، التي انتشرت وتزايدت أعدادها بسرعة، وبشكلٍ غير مُخطط له ومُثير للانتباه، خاصّة في ظل ما يُشاع بتبعية أغلب هذه الجامعات لأحزاب وتوجهات سياسية وأيديولوجية وتقليدية مُتباينة ومُتصارعة، أو لأصحاب رؤوس أموال ومُستثمرين، لا يعرفون معنى العمل الأكاديمي ومُتطلباته، وقد لا يجيدون أبجديات وطبيعة العمل في الجامعة... رغم كل ذلك، فإن تناول موضوع الحرية الأكاديمية ما زال مُهمشاً، وغير مُلتفت إليه على المستوى البحثي، وإن وجد اهتمام بحثي، فيبدو ضعيفاً ومتواضعا للغاية، وعلى مستوى المُحاولات الفردية لبعض الباحثين فقط، وبالتالي لم يحظ بالاهتمام، من حيث الدراسة والبحث بالشكل المطلوب. هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، يبدو أن السلطة المُتمثلة في جهات الإشراف على نظام التعليم الجامعي، وبعض الوزارات ذات العلاقة بعمل الجامعات، والجهات التشريعية، والأحزاب السياسية والوجاهات المُختلفة، قد مارست، ولا تزال تُمارس الكثير من الانتهاكات لمسألة الحرية الأكاديمية، كتدخلها في تعيين الكثير من أعضاء هيئة التدريس في الوظائف الأكاديمية والإدارية. وخاصّة ممن لا تنطبق عليهم شروط شغل الوظيفة أو بعضها، وقد لا يكونوا الأجدر بشغلها. وأيضا يُلاحظ تعمّدها في عدم إيجاد أساس

تشريعي أو قانوني صريح، يُؤسّس للحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، حيث يغيب النص الواضح والصريح حول هذا الموضوع. كما يلاحظ أن الوزارات المختلفة التي لها علاقة بعمل الجامعات، قد تعمّدت ايجاد نظام بيروقراطي وروتيني مُتضخِّم - إن جاز التعبير- يتحكّم في كل قضايا أعضاء هيئة التدريس من تعيينات، ومن عمل إداري وشؤون مالية، وهذا النظام يتعارض ومبدأ استقلالية الجامعة، وبالتالي يُعرقل أية اجراءات تتعلق بقضايا تهم أعضاء هيئة التدريس ومُعاملاتهم، وكل ذلك يُعد من الانتهاكات التي تُعرقل وتُعيق مُمارسة الحرية الأكاديمية في الجامعة. وسبق وأشرنا إلى أن تقليص هامش الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، له أكبر الأثر في انخفاض الدافعية لديهم إلى الانجاز في الوظائف المُسندة إليهم، وفي انخفاض جودة التعليم. كما أن الحد من الحرية الأكاديمية، قد يُؤدّي إلى خلق مناخٍ أكاديمي غير مُلائم للنمو المعرفي المُبدع، وبناء الثقة لعضو هيئة التدريس، وينتج عن ذلك عدم قدرته على الإفصاح عن الحقائق، أو البحث الحر عنها وكشفها. وقد يُؤدّي أيضاً إلى انخفاض الرضا الوظيفي، وتوليد الإحباط لدى أعضاء هيئة التدريس. وكل ذلك يُؤثّر على نهوض الجامعة وتطورها وبالتالي ترتيبها ضمن جامعات العالم. ولعل في هذا ما يُفسِّر عدم تميّز الجامعات في العالم العربي. (القرني,1430، 2- 6) وغيرها من الإشكاليات التي سنتعرض لها، خلال تقدمنا في دراسة وبحث الإشكالية المُثارة في اجزاء هذا البحث.

وبناءً على ذلك تنطلق إشكالية البحث من تساؤل مركزي مفاده، ما الواقع الراهن لمُمارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة للحريات الأكاديمية؟ ومن هذا التساؤل تتفرع عدة تساؤلات منها الآتي:

- ما واقع مُمارسة أعضاء هيئة التدريس لحريتهم الأكاديمية في مجالات: المُشاركة في اتخاذ القرار، والتدريس، والبحث العلمي، وحرية التعبير في الجامعة؟

- ما هي أهم مُعوقات مُمارسة أعضاء هيئة التدريس لحريتهم الأكاديمية في كل تلك المجالات؟

- هل هناك فروق في هذه المُمارسة، بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، وزملائهم في الجامعات الخاصة؟ وهل تختلف هذه الممارسة حسب نوع التخصص العلمي، والنوع الاجتماعي؟

محاولة لتحديد إطار مفاهيمي ونظري للبحث:

على الرغم من أهمية موضوع الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، إلاّ أن هذا الموضوع غير واضح المعالم، وقد يختلط بغيره من الموضوعات الخاصّة بالحريات القريبة منه. لذلك سنحاول في الفقرات التالية، البحث في جذور الاهتمام بموضوع الحرية الأكاديمية، ومُقاربة المفهوم، ومن ثمّ محاولة تحديد إطار نظري للموضوع. وذلك بالاعتماد على الزاد النظري المُتراكم في هذا المجال.

أولاً: جذور الاهتمام بموضوع الحرية الأكاديمية:

تُشير أغلب الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا وإشكاليات الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس (خطابية والسعود,2011، وأبو حميد، 2002، وهادي، 2010. وغيرهم)، إلى أن بوادر الاهتمام بهذا الموضوع، قد بدأت مع تأسيس جامعة لايدن Leiden في هولندا، حيث مُنح الأساتذة والطلبة شيئاً من الحرية. وأول من وضع أسساً لذلك، ومنح حرية للأساتذة في التدريس والبحث العلمي دون قيود، كانت الجامعات الالمانية. لكنها ظهرت كقضية ومُصطلح في مطلع القرن العشرين. حيث اهتمت بعض المنظمات الدولية - بما ذلك تلك التابعة للأمم المتحدة - بقضية الحرية الأكاديمية، وخاصّة عندما تعرضت حرية أعضاء هيئة التدريس للعديد من المخاطر، والنقد والتهديد، من قبل بعض السلطات، كالسلطة الدينية أو سلطة الكنيسة، والسلطة السياسية، المُتمثّلة في أجهزة الدولة المختلفة. وخاصة في بعض البلدان التي سادت بها بعض أنظمة شمولية، وخلال الحرب الباردة وظهور ما عُرف بـ"مناهضة الشيوعية"، وما رافقها من حملات قمع وملاحقات. وتكثّف هذا الاهتمام مع بداية حقبة الثمانينيات من القرن الفائت. وفي هذا الاطار يُمكن الإشارة إلى بعض أهم المحطات، التي مرت بها قضية

الحرية الاكاديمية وإشكالياتها، والتي يُمكن أن نُوجز أهمها في الآتي: في 1925عُقد أول مؤتمر عن الحريات الأكاديمية في الولايات المتحدة الامريكية. وفي 1966 أقرت اليونسكو تمتّع مهنة التدريس في المدارس بالحرية، ثم اعترفت 1984 بأن الحرية الأكاديمية هي امتياز خاص لأساتذة الجامعات والباحثين بها. أما في 1982 فقد عقدت الرابطة الدولية لأساتذة ومُحاضري الجامعات في اسبانيا مؤتمراً صدر عنه "ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية" وفي 1984 صدر "مشروع أولي للإعلان عن الحرية الأكاديمية" عن الجمعية العمومية للخدمة الجامعية العالمية. وفي 1988 عقدت الجامعات الأوروبية مؤتمراً تمخَّض عنه " الميثاق الأعظم للجامعات الأوروبية. وفي ذات العام عُقد اجتماع للهيئة الجامعية العالمية في البيرو، وصدر عنها "إعلان ليما" الشهير الذي يُعد أكثر الإعلانات دقةً وشمولاً، حول موضوع الحرية الأكاديمية. وفي 1990 صدر إعلانان أفريقيان كُرسا للحرية الأكاديمية. وعلى المستوى العربي نظم منتدى الفكر العربي 1994 مؤتمراً عن الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية في عمان بالأردن. وغيرها من المؤتمرات التي تمخّض عنها إعلانات أو توصيات حول موضوع الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس. وجُلها مما أشرنا إليه أو لم نُشر، تُؤكّد على مبدأ عام يتعلق بضرورة استقلال الجامعات أو المؤسسات الأكاديمية عن الدولة، وعن أية مؤسسات أخرى حكومية كانت أو غير حكومية، في رسم سياساتها التعليمية والبحثية والإدارية والمالية، وأن تتبع الأسلوب الديمقراطي في إدارة شؤونها. وقد تصدّر- بطبيعة الحال - موضوع ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجالاتها الرحبة كل ذلك. (عدلي 1995، 14) لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل تمخض عن كل ما سبق مفاهيمَ وأطراً نظرية حول موضوع الحرية الأكاديمية؟ وما هي؟ هذا ما سوف نحاول التعرف عليه في الآتي.

ثانياً: مُقاربات مفاهيمية حول موضوع الحرية الأكاديمية:

يُثير مفهوم الحرية الأكاديمية جدلاً، فيما يتعلق بتاريخ ظهوره، وتحديد معانيه المُتعددة. فالمفهوم وإن بدا مألوفاً وسهلاً، إلا أن تعريفه يبدو صعباً في ذات الوقت. وما يُؤكد على ذلك، المحاولات الكثيرة والمتنوعة، لتحديده وتعريفه، التي سنحاول الإشارة إلى

بعضها. وقبل البدء بذلك، يُلاحظ أن البعض يستخدم مفهوم " الحريات الأكاديمية" في حين يستخدم آخرون مفهوم "الحرية الأكاديمية" فالمنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، وغيرها من المنظمات الإقليمية، تميل إلى استخدام مصطلح أو مفهوم "الحرية الأكاديمية"، في حين يميل بعض الكتّاب في العالم العربي، وبعض المجتمعات السائرة في طريق النمو، إلى استخدام مصطلح أو مفهوم "الحريات الأكاديمية". فهم يرون أن هذا الأخير أكثر ملائمة. باعتبار أنهم يقفون أمام حريات مُتعددة في مجتمعاتهم، وبالتالي فليست حرية أكاديمية واحدة فقط. وسواءً اعتمدنا على مصطلح أو مفهوم "حرية" أو "حريات" فليست هناك مشكلة بالنسبة إلى هذه المحاولة البحثية. فالعبرة - كما يقول أحد الباحثين - ليست في المصطلح أو المفهوم، وإنما في محاولة تحديد مضمونه ومحتوياته. وسوف نركز على مصطلح الحرية الأكاديمية باعتباره المُعتمد عالمياً، ومن قبل جل المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الأكاديمي، وباعتبار ما يشتمل عليه من مضامين وأبعاد متنوعة. (رياض هادي، 2010، 29)

ونتيجة لصعوبات تعريف مصطلح ومفهوم الحرية الأكاديمية، فقد وجدنا الكثير من الاجتهادات في محاولة تصنيف معاني الحرية الأكاديمية وتحديدها. وهذه التعريفات انطلق بعضها من أساس موسوعي في التعريف بالمصطلح، يعتبر الحرية الأكاديمية، هي السعي لتوفير المناخ الحر لأعضاء هيئة التدريس، للكتابة والحديث عن الحقيقة كما يرونها، بلا قيود من إدارة الجامعة أو السلطة السياسية أو غيرها، فضلاً عن حقهم في توفير الحماية لهم من الضغوط الداخلية أو الخارجية، التي قد تقع عليهم، جرّاء افصاحهم عن نتائج أبحاث أو عن آرائهم عموماً. وأخرى عرف أصحابها الحرية الأكاديمية، بالاعتماد على نصوص الإعلانات الدولية المختلفة حولها، وتعتبرها حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي - فردياً أو جماعياً - في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والتدريس وإلقاء المحاضرات وتأليف الكتب. وهناك من اعتمد في تعريفه على أساس قيمة الحرية المعرفية، ويُركز على اعتبارها قيمة لا يمكن التمتُّع بها، إلا في مجتمع حر. فهي مبدأ ايديولوجي وليبرالي.

وتعريفات أخرى تمّت على أساس تكوين وعناصر الحرية الأكاديمية، ويرى مثل هؤلاء أنها حرية أعضاء هيئة التدريس لإنجاز مهامهم دون تعرضهم لأية مضايقات، سواء من زملائهم أو من الطلبة وخاصة المنخرطين في العمل الحزبي والسياسي، والذين قد يعرقلون مهامهم في التدريس والبحث وغيرها. وأخرى تمّت على أساس مضامين الحرية الأكاديمية، ومثل هذه يرى أصحابها أن الحرية تتضمّن حرية التدريس والتقصّي والبحث، والتعبير والنشر، وكل أنواع الحريات المُرتبطة بحق الاتصال، وحق الولوج إلى المعلومات والحصول عليها، وحق التعبير عن الآراء بحرية، وتفسير المعرفة عبر الوسائل المختلفة داخل وخارج الجامعة. وتعريفات اعتمد أصحابها على أسس حقوقية، ترى أن الحرية الأكاديمية تعني حق الحصول على المعرفة دون خوف من المُلاحقة، ودون التمييز على أساس الخلفية أو الاتجاه، وغيرها من التعريفات الكثيرة التي يُمكن تعدادها، والتي لا يتّسع المقام لاستعراضها في مثل هذه المحاولة البحثية. علماً أن أغلب تلك التعريفات قد اعتمدت على إعلان ليما ١٩٨٨، الذي يعد أكثرها دقةً وشمولية كما سبق وأشرنا.

ومما سبق، يُلاحظ أنه رغم تعدد محاولات تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، إلا أنه لا يُوجد مفهوم مُتفق عليه، وأنه مفهوم يخضع للعديد من الاجتهادات والتأويلات أو التفسيرات. وبالتالي لا يوجد تعريف محدد وقاطع له، وذلك لاختلاف النظر إليه، من زمن لآخر، ومن مجتمع لآخر. وبالتالي لا يزال معنى الحرية الأكاديمية في الجامعات غامضاً، وغير مُحدد بشكل علمي، من حيث جوهر موضوع الحرية الأكاديمية، وحدودها وضوابطها، وشروط تطبيقها وعلاقتها بالمسؤولية الأكاديمية، وحتى مدى أهميتها لا تزال غير معروفة وغير محددة بدقة مفاهيمياً، ويبقى الموضوع مجالاً للاجتهادات والمحاولات الفردية أو الذاتية من قبل هذا الباحث أو ذاك. وقد يعود ذلك إلى حداثة الاهتمام بموضوع الحرية الأكاديمية، أضف إلى ذلك غياب التشريعات والقوانين التي تنص صراحةً على الموضوع، وخاصّة في كثير من الجامعات العربية عموماً، واليمنية على وجه الخصوص. لكن ذلك لا يعفينا من تتّبع مختلف المحاولات النظرية المُتعلقة بالحرية الأكاديمية. وهو ما سننكب عليه فيما يلي.

ثالثاً: مُقاربات نظرية حول موضوع الحرية الأكاديمية:

تجدر الإشارة بدايةً، إلى أنه توجد دراسات كثيرة حول موضوع الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، تراكمت منذ بدء الاهتمام بهذا الموضوع. ورغم ذلك لا تُوجد مقولات نظرية بالمعنى المُتعارف عليه في نظريات علم الاجتماع ومدارسه أو مقارباته المُتعددة والمختلفة، تُؤطّر موضوع الحرية الأكاديمية، ضمن هذه النظريات أو المقاربات. وأغلب ما نجده في هذا الإطار يغلب عليه الطابع المفاهيمي، أو التعريف القانوني، الذي يندرج ضمن بعض المواثيق والإعلانات الدولية، التي صدر أغلبها عن منظمات غير حكومية، وهي مواثيق يعتبرها البعض بأنها لا تدخل ضمن مظلة القانون الدولي. ولذلك نجد أن كثيراً من الباحثين الذين تناولوا إشكالية الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، بالدراسة والبحث والتحليل، قد حاولوا التأطير النظري للموضوع عن طريق استعراض دراسات سابقة، حيث صنّفوها إلى دراسات نظرية، ودراسات ميدانية. (خطابية والسعود،2011، 575) وفي هذا الإطار نجد بعض المحاولات التي يُمكن القول، إنها قد تُؤسس لما يُمكن اعتباره، مقولات نظرية تتعلّق بالحرية الأكاديمية. منها ما أشارت إليه سوزان (Susan، 1985) بأن الحرية الأكاديمية ليست حرية مطلقة، فهي تتميّز بكون الضغوط التي تُمارس عليها تكون أقل من غيرها، لأن طبيعة الاشياء في الجامعة تتّسم بالنظريات العامة، وترى الباحثة أن أكبر خطر على الحرية الأكاديمية، قد يأتي من أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، خاصة إذا أساؤوا استخدامها. يكون ذلك في حالة التنافُس على المراكز الإدارية والمناصب الأكاديمية مثلاً. وكذلك ما اشار إليه الباحث جليكسمان (Glicksman,1986)، الذي حاول أن يُوضِّح أن عضو هيئة التدريس، قد يُعبر عن آراء مناهضة لفلسفة الجامعة وينتقدها، مُتستِّراً وراء حريته الأكاديمية. والجامعة بحكم اعتمادها مالياً ومعنوياً على الدولة والمجتمع، قد تعد هذا الانتقاد مُضراً بها، وقد يهز صورتها في المجتمع، الذي يتولى الانفاق عليها. ويرى أن الحرية الأكاديمية يجب أن تُمارس من قبل عضو هيئة التدريس الذي يحترم مهنته والحقيقة والعلم. وألاّ يستغل هذا الحق كمدخل لتحقيق مآرب شخصية أو أيديولوجية أو

سياسية. وفي هذا الاتجاه يرى ستروم (Strom، 1986) أن الأخطار التي تُواجه الحريات الأكاديمية، قد تتأتّى من الضوابط الحكومية لهذه الحرية، ومن التعيين العشوائي لأعضاء هيئة التدريس، والضغط على الجامعة لتعيين أشخاص مُعينين، ومن التقارير الدورية التي تُكتب عن أدائهم في التدريس وغيره، والتي تجعل البعض منهم يخشى غضب إدارة الجامعة، وربما يخافون من العقاب والفصل، وعرقلة أية إجراءات أو معاملات يومية تهمهم. كالتقدم للترقية الأكاديمية، وما يترتّب عليها من أثر مالي، وغيرها من المعاملات الإدارية أو المالية. وكل ذلك قد يجعلهم مُسالمين، ولا يُظهرون آراءهم، التي قد لا ترضى عنها إدارة الجامعة بمختلف مستوياتها.

وعلى المستوى العربي نجد عدة محاولات لتأطير موضوع الحرية الأكاديمية نظرياً. من ذلك على سبيل المثال، ما قام به الباحث الزيدي، الذي لجأ إلى استخدام ما أسماه، منهج التحليل للأسباب والعلل، التي يسميها كامنة وراء أزمة الحرية الأكاديمية. وخلص إلى أن الحرية الأكاديمية، تُعد حقاً من الحقوق المشروعة للباحث، لما تُسهم به من زيادة المعرفة والتعليم والبحث عن الحقيقة والنقد البناء والتعبير الفكري، باعتبار الجامعة منبراً للفكر الحر لكل أعضاء هيئة التدريس، والتقصّي والبحث والحوار والدفاع عن وجهات النظر، بعيداً عن هاجس الخوف والقلق الباطن والظاهر وقيود السلطة. (الزيدي، 2000). أما الباحث عبد الخالق عبد الله، فيربط بين الحرية الأكاديمية، والحرية الفكرية والحرية العلمية، ويرى فيها صورة من هاتين الحريتين، وهي ترتبط بحرية الاختلاف والاختيار وحرية المعرفة والاستعلام. فهي بالتالي حرية مكملة للحريات الأصيلة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية الخاصة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية للإنسان. ويرى أن الحرية الأكاديمية، تبدأ بالتأكيد على حرية العلم والتفكير العلمي، وحرية البحث عن الحقيقة، وطلب المعرفة وحرية التعبير، عنها والإعلان الحر عن نتائج البحوث والاختراعات العلمية (عبد الله، 123، 1994).

وهناك من حاول أن يُؤطِّر الموضوع نظرياً، ضمن ما أسماه، مُحددات الحرية الأكاديمية. وذلك بالاعتماد على قراءة ما ورد في بعض المواثيق أو الاعلانات الدولية. وما

يُشير إليه، يُعد شيئاً من التأطير النظري للموضوع. فمثل هؤلاء يُشيرون إلى أنه رغم اعتراف هذه المواثيق وتأكيدها على ضرورة تمتُّع أعضاء هيئة التدريس بالحرية الأكاديمية. إلا أنها تستدرك دائماً، وتُشير إلى أن ذلك، لا يعني ممارستهم لها دون أطرٍ وضوابط ومعايير وحدود واضحة، وأنه لا بد أن تقترن بواجبات ومسؤوليات، ويجوز أن تكون خاضعةً لقيود معينة، التي تُعد ضرورية لحماية حقوق الآخرين، وعلى أن يكون ممارسة أعضاء المجتمع الأكاديمي لوظائفهم في مجال التدريس والبحث وغيرها، في توافق تام مع المعايير المهنية المُحددة، وفي استجابة للمشكلات التي تواجه المجتمع. (رياض هادي، 2010، 46). ونفس المذهب ذهبت إليه اليونسكو، التي تؤكد على أن الحرية الأكاديمية ليست حقاً مطلقاً، فهناك بعض القيود على نشاطات البحث والنشر، التي تهدف إلى حماية حقوق الانسان. ونفس المنطق تم تبنّيه على المستوى العربي، حيث نجد إعلان عمان يُشير إلى الحدود والأطر، التي ينبغي من خلالها مُمارسة الحرية الأكاديمية. ويرى أن في مقدمتها ضرورة التزام أعضاء هيئة التدريس بالقيم الانسانية والأخلاقية، وبوضع التعليم والبحث في خدمة المجتمع، وضرورة عدم استغلال الحرية الأكاديمية، لأغراض تتعارض مع غايات العملية التعليمية، وألا تخل بمبادئ حقوق الإنسان، أو تُسئ إلى تحقيق الأهداف والقيم الإنسانية. (مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2004، 3). ويُؤكد آخرون على أنه في مقابل الحقوق والحريات الأكاديمية، هنالك التزامات أخلاقية على أعضاء هيئة التدريس احترامها، مثل المعايير والتقاليد المهنية، واحترام قواعد السلوك وروح الفريق والالتزام بأخلاقيات العمل الجامعي، ومراعاة أنظمة الجامعة والاحترام المتبادل بين الزملاء والطلبة، والالتزام بالتقاليد وبالقيم الجامعية المتعارف عليها بشكل عام. (عمر والشيخ وآخرون، 1998، 199) وبالتالي فإن هناك حدوداً وأيضا قيوداً، في ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية، تتمثّل في ممارستها بمسؤولية، وفي نطاق القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة. وهذه القيود، قد تكون في بعض الحالات قيود ذاتية، ترتبط بمسؤوليات الأكاديمي نفسه إزاء قضايا، مثل البحث والالتزام المهني والأخلاقي والوطني وغيرها. وهنا يلعب الجانب الأخلاقي دوراً اساسياً، في هذه الحدود أو القيود. فالدفاع عن حق عضو هيئة التدريس في حرية التدريس أو

البحث والاستقصاء والاستنتاج، أو حرية التعبير وغيرها، لا يعني أن يخرج عن مضمون القيم المتعارف عليها مجتمعياً خروجاً مارقاً - كما يقول أحد الباحثين - على المعتقدات والتقاليد التي تُشكّل أساس البناء الاجتماعي. (رياض قاسم,1995، 87) وأخيراً نشير إلى أن للحرية الأكاديمية حدوداً ومسؤوليات ومعايير، على المنتفعين بها احترامها - كما يقول ريتشار - وأن يدركوا بأن مصداقيتهم في هذا المجال، هو باعترافهم بتلك الحدود، وأن التمتُّع بالحرية وفضاءاتها الرحبة، لا يمنع من وضع ضوابط عامة لها تحميها من الفوضى. (Richard,2007,401)

كل ذلك لا يعني أن الحرية الاكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، لم تتعرّض لمخاطر وانتهاكات. فقد كانت حرية قلقة - كما يقول البعض - لأن ممارستها قد يضر بمصالح بعض القوى الاجتماعية كالقوى الدينية، والقوى السياسية وبعض القوى الاجتماعية ذات الوجاهة والنفوذ والسلطة. لذا قد تتعرّض الحرية لكثير من النقد والتقييد، وقد يصل الأمر إلى الإلغاء. لذا هناك من يُحدد سبل لحماية الحرية الأكاديمية، وضمانات لممارستها، منها على سبيل المثال، سيادة مبدأ الديمقراطية، واحترام الحريات العامة. فالحرية الأكاديمية هي امتداد للحريات العامة في المجتمع في صورتها المهنية، مثل حرية الرأي والعقيدة والتعليم وغيرها. كما أن هذه الضمانات تتضمّن اربعة محاور. محور داخلي ومؤسسي يتمثل في مراعاة النزاهة الأكاديمية، والأمانة العلمية في الجامعة ومراكزها البحثية. ومحور نقابي مهني، يعمل على إنشاء نقابات مهنية لحماية أعضاء هيئة التدريس والباحثين. ومحور تشريعي، يعمل في إطار المؤسسات التشريعية. ومحور سياسي عام، يتمثّل في مشاركة، بل وقيادة قوى المجتمع الأخرى في المطالبة بسيادة مفهوم المواطنة وحكم القانون في المجتمع. (شعبان، 2007، 25)

دراسات سابقة عن الحرية الأكاديمية:

سبق وأشرنا إلى أهمية البحث في موضوع ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحريات الأكاديمية في الجامعة. ونظراً لهذه الأهمية، فقد وجدنا اهتماماً كبيراً من قبل العديد من المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية، وكذا من قبل الكثير من الكتاب

والباحثين بهذا الموضوع، سواءً على مستوى العالم العربي، أو على المستوى العالمي. هذا الاهتمام زاد بشكل ملحوظ مع حقبة الثمانينيات من القرن المنصرم. حيث عُقدت العديد من المؤتمرات والندوات المُتتالية، التي صدر عنها العديد من الإعلانات الخاصّة بموضوع الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وأهمية ممارستها بحرية تامّة، في كل المجالات المعروفة في الجامعات، من أجل تطوير العمل الأكاديمي خاصة، حتى تتمكّن الجامعة من تصريف شؤونها دون تدخُّل خارجي بصفة عامة. (اومليل، 1994، 9-12). وكل تلك الإعلانات أو الدراسات تُجمع - تقريباً - على ضرورة مُمارسة أعضاء هيئة التدريس لحرياتهم الأكاديمية، وتُطالب بضرورة استقلالية الجامعات في كل مجالات عملها. أما على مستوى الدراسات فنجد الكثير من ذلك على سبيل المثال دراسات كل من (حمادة، 1989)، و(طناش، 1984)، و(رزق، 1984)، ودراسات وأبحاث ندوة (منتدى الفكر العربي، 1994)، و(صقر، 2005)، و(بغدادي، 2006)، وغيرها من الدراسات العديدة والمتراكمة في هذه الإطار. ومثل هذه الإعلانات والدراسات سبق وأشرنا إلى بعض منها في إطار مقاربة المفاهيم أو من خلال محاولة التأطير النظري، وهي دراسات استفدنا منها في أغلب خطوات ومراحل البحث.

لكن، ولغاية منهجية تتعلّق بحدود هذا البحث الذي نقوم به، من ناحية المساحة التي تعطى لمثله اثناء النشر في الدوريات والمجلات المُحكَّمة. ونظراً لكثرة الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها، والتي تبقى مشروطة بالمحيط الاجتماعي الذي أجريت في إطاره، وبالظروف المُختلفة للتجارب التي تناولتها، وبالخلفيات الأيديولوجية التي انطلق منها الباحثون الذين قاموا بها. لذلك كله، فإننا سنقتصر على استعراض الدراسات التي ركّزت على موضوع الحرية الأكاديمية، في إطار المجتمع الأكاديمي اليمني. لمعرفة مدى اهتمام الأكاديميين أنفسهم بموضوع، وإشكالية الحرية الأكاديمية، باعتبارهم المعنيين بهذه الإشكالية. ومن خلال ذلك سنُحاول البحث في مُنطلقاتها النظرية والمنهجية، وطبيعة النتائج التي توصّلت إليها، ومن ثمّ المُقارنة معها. وذلك بالبحث في نقاط الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات، وبحثنا الحالي، وبيان مدى الإفادة منها، وما لم تدركه

لنحاول إدراكه، وبالتالي تجاوز التكرار الذي لا يضيف إلى المعرفة شيئاً جديداً. من هذه الدراسات الآتي:

1- دراسة (المنصوب، 2013) " تقييم مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعة إب" هدفت الدراسة إلى تعريف مفهوم الحرية الأكاديمية، وتحديد مجالاتها المُختلفة، وبيان حدودها ومداها، والكشف عن مستوى ممارستها في الواقع. وذلك بالاعتماد على بيانات جُمِعت من عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة إب. وخلُصت إلى التأكيد على أن مفهوم الحرية الاكاديمية لا يزال غامضاً، وغير واضح لدى الكثير من أعضاء هيئة التدريس، كما أكدت الدراسة على ضرورة ممارستهم لها. وحتى يُمكن ذلك، فلا بد من توفُّر مناخ سياسي وديمقراطي يتسّم بالشفافية والمساواة واحترام الحريات العامة.

2- دراسة (جلال سيف، 2006) "مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية" انطلق الباحث من عدة تساؤلات تتعلّق بمدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية. وخلصت إلى أن هذه الممارسة قد أخذت قيماً ايجابية في مجالات البحث العلمي، والتدريس، وحرية الرأي والتعبير والنشر، وتكوين الجمعيات العلمية والنقابات المهنية. بينما أخذت قيماً سلبية في مجال المشاركة في إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس، وعقد المؤتمرات والندوات العلمية والمشاركة فيها.

- التّعقيب على الدراسات السابقة:

يُلاحظ من استعراض الدراسات السابقة، قلة اهتمام الباحثين من أعضاء هيئة التدريس، بموضوع الحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية. فلم نجد - بعد بحث واستقصاء طويل -، سوى دراستين فقط، ركزت كلتاهما، على مُمارسة أعضاء هيئة التدريس في بعض مجالاتها. احداهما ركزت الاهتمام على الموضوع من وجهة نظر علوم السياسة والقانون، والأخرى من وجهة نظر علوم التربية، حيث قُدِمت كرسالة ماجستير في اصول التربية. وهذا يُعد مؤشراً مهماً على تغاضي كثير من الباحثين، وفي العديد من التخصصات، وتجّنبهم الخوض في مثل هذه الموضوعات وإثارتها، باعتبارها إشكالية بحثية، تهم كل أعضاء المجتمع الأكاديمي. ومهما كان الأمر فإنه يُمكن القول، إن هذا البحث يتّفق مع كلتا الدراستين في أهمية البحث في موضوع الحرية الأكاديمية، وفي

بعض مجالاتها، ويختلف معهما من حيث زاوية النظر، والفئات المُستهدف. فقد آثرنا أن نُثير الموضوع من وجهة نظر سوسيولوجية، وما يتبعها من التزام وصرامة في المنهجية المُتوخاة. أما الفئة المُستهدفة، فقد وقع الاختيار على عينة من عمداء الكليات والمراكز البحثية ورؤساء الأقسام العلمية في كل من الجامعات الحكومية والخاصّة، والمُقارنة بينهما فيما يخص واقع الحريات الأكاديمية، إضافة إلى أن البحث سيُركز الاهتمام على مجال مشاركة أعضاء هيئة التدريس في مسألة اتخاذ القرار، في القضايا ذات العلاقة بالشأن الأكاديمي والبحثي، وهو مجال لم يتم التطرق إليه في كلتا الدراستين المُشار إليهما. وإذا كانت الدراسة الأولى قد تميَّزت بمنهجية واضحة، وتوصّلت إلى نتائج منطقية تتواءم والمنهجية المُتوخاة بها، وذات قيمة علمية، بصرَّتنا توصياتها ومقترحاتها، في التحديد النهائي لعنوان بحثنا الحالي وموضوعه. فإن الدراسة الثانية، قد غاب عنها الكثير من بنود المنهجية العلمية المعروفة في منهجيات الرسائل والأطروحات الجامعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، غابت فيها الأهداف من البحث في الموضوع، والفرضيات وتحديد المنهجية بدقة، وغيرها من المكونات المنهجية الواجب توافرها في الرسائل والأطروحات الجامعية. ولم يبرر الباحث سبب ذلك، وهي بنود ومراحل منهجية مُهمة، يجب أن تكون حاضرة وواضحة ودقيقة ومُحددة، ووثيقة الصلة في ارتباطها بإشكالية البحث، وقابلة للتحقيق في ضوء الوقت والجهد المُحددين للباحث، وتُساعد على معرفة ما إذا كان البحث قد أدَّى الغرض منه أم لا. وبالتالي بدت الرسالة محدودة للغاية في أطرها النظرية وغاياتها المنهجية، وبالتالي في نتائجها المُتوَّصّل إليها.

- منهجية البحث: الأدوات والإجراءات

بما أن هذا البحث، قد انطلق من إشكالية وتساؤلات، فيبدو أن المنهج الوصفي التحليلي، هو المناسب في هذه الحالة، باعتبار أنه يقوم على استقصاء المعلومات والبيانات المُتعلّقة بالظاهرة المدروسة، كما هي على أرض الواقع، وعرضها عن طريق الوصف الإحصائي، وذلك عن طريق احتساب النسب المئوية، وبعض المقاييس الإحصائية الوصفية. ولن نقف عند هذا الحد، بل سنعمد إلى دراسة هذه المعطيات أو البيانات، دراسةً تحليليه تُركز على استنباط النتائج، ومُحاولة تفسير أبعادها

السوسيولوجية، ودراسة العلاقات التي تربط بين متغيراتها. وهو ما تُغيِّبه بعض الدراسات، التي تستخدم مُؤشرات احصائية وصفية فقط، والتي قد تُخفي حجم مأساة وضعف ممارسة الحرية الاكاديمية. فمثل هذه الدراسات، لا تستخدم الحسّ العام أو المُلاحظة المنهجية اليومية أو الاثنوجرافية، التي تُقدم الإشكالية المُثارة، كما هي على أرض الواقع، والبحث في دلالاتها المختلفة. وبما أن عينة البحث قد شملت أعضاء هيئة تدريس من جامعات خاصّة، فسوف يكون المنهج المقارن حاضراً، للمقارنة بين واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الحكومية، ونظرائهم في الجامعات الخاصة.

أما أدوات البحث، فقد اعتمد البحث على الاستبيان، لجمع مختلف المعلومات أو البيانات. الذي احتوى على مقدمة توضيحية عن غايات البحث، وعدة فقرات تتعلّق بالبيانات العامة عن المبحوثين، ومجالات الحرية الأكاديمية، التي تم تحديدها في ضوء وظائف الجامعة المعروفة. إضافة إلى محور احتوى على تحديد عدد من معوقات ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية. علماً أن الاستبيان قد خُتم بسؤال مفتوح ليُعبِّر أعضاء هيئة التدريس أو المبحوثين عن آرائهم بحرية تامة وبشكل مفصل فيما لم يذكر في أسئلة الاستبيان المغلقة.

وبالنسبة إلى حجم العينة وطريقة اختيارها، فقد بلغت ٦٨ مفردة. تكونت من عمداء الكليات والمراكز البحثية ونوابهم ورؤساء الاقسام العلمية، في كل من جامعة إب باعتبارها جامعة حكومية، وجامعة الجزيرة باعتبارها جامعة خاصة. وهي عينة طبقية Stratified Sample، حيث تمّ اختيار عدد من عمداء بعض الكليات والمراكز ونوابهم ورؤساء الأقسام في كل من التخصصات العلمية والنظرية، في الجامعتين. الجدير بالذكر أن مجتمع البحث الاصلي في جامعة إب يتكون من ثمان كليات وسبعة مراكز بحثية. وما يُقارب من ثمانين عضو هيئة التدريس الذين يشغلون منصب نائب عميد أو رئيس قسم علمي أو وحدة بحثية، وكلهم ضمن العينة المُستهدفة. وذلك حسب آخر احصائية تخص أعضاء هيئة التدريس. (دائرة الشؤون الأكاديمية، 1,2016). أما جامعة الجزيرة، فيُوجد بها خمس كليات وعدد من المركز، إضافة إلى ثمانية أقسام علمية. وذلك حسب

احصائية إدارة الموارد البشرية (إدارة الموارد البشرية، 2016). حيث تم اختيارهم كلهم كعينة للجامعات الخاصّة. وقد سُلمت استمارة استبيان لكل أفراد العينة المُستهدفة من البحث. وبلغت نسبة الاستمارات المُسترجعة - بعد حذف غير الصالح منها - 72% تقريباً. وهي نسبة مقبولة، وتُساعد على الوصول إلى نتائج علمية مقبولة، وتُمثِّل المجتمع الأصل للبحث الحالي إلى حد مقبول منهجياً.

أما إجراءات البحث، فقد تمّت زيارة الجامعتين، وذلك لعدة مرات، بعد محاولة زيارة بقية الجامعات الخاصة. وذلك قصد الحصول على بيانات وإحصائيات، تخص عمداء الكليات والمراكز البحثية ورؤساء الأقسام العلمية. أما مُبررات هذا الاختيار لهاتين الجامعتين، فقد فرضه واقع النزوح الاجباري لنا من مدينة تعز، إلى مدينة إب، جراء الحرب هناك، إضافة إلى عدم تجاوب بقية الجامعات الخاصّة المُتواجدة في نفس المدينة بالشكل المطلوب. وبعد الحصول على البيانات اللازمة لإجراء البحث. تمّ إعداد استمارة استبيان بعد الاطلاع على دراسات سابقة، وتحكيمه ومراجعة معلوماته وفقراته. ومن ثُمّ تم توزيعه على العينة المُختارة. وبعد تعبئة الاستبيان تم ترميزه ومراجعته، وإدخال البيانات ومعالجتها إحصائيا بالحاسوب، وتحديداً بالبرنامج الإحصائي المعروف بـ"الحزم الإحصائية للدراسات في العلوم الاجتماعية" (spss). الجدير بالذكر أنه قد واجهتنا الكثير من الصعوبات والعراقيل خلال مرحلة جمع البيانات من الفئة المُستهدفة.

ومثل هذه الصعوبات سبق وأن شكى منها، الباحث المنصوب في دراسته المُشار إليها سابقاً، الذي بيّن مدى الصعوبات التي يُواجهها الباحث، وخاصّة عندما يكون أعضاء هيئة التدريس عينة ووحدة للدراسة والبحث. (المنصوب,2013، 205). وهو بذلك يُؤكّد على الشكوى العامة التي تتكرر في كثير من الدراسات والبحوث، حول صعوبات إجراء بحث أو دراسة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وخاصة العربية. من ذلك ما أشارت إليه، دراسات كل من (العمايرة، 2003، 307)، و(أبو سمرة وآخرون,2003، 251) و(شرف الدين، 2016، 16)، وغيرها من الدراسات التي يشكو أصحابها، من ضعف تفاعل واستجابة أعضاء هيئة التدريس، لأية محاولة بحثية، وخاصة عندما

تكون قائمة على جمع معلومات أو بيانات عن طريق استمارة الاستبيان، أو غيرها من أدوات البحث وأنواعه.

وفي حالة المجتمع اليمني، فبالإضافة إلى ذلك، فإن صعوبات لا حصر لها، تُواجه الباحث عند إجراء أي دراسة أو بحث عموماً، وخاصة عندما تكون على شريحة الأكاديميين. حيث تتكرر الوعود والمواعيد لتعبئة استمارة الاستبيان، رغم المتابعة الحثيثة لهم، وبشتى وسائل التواصل المُتاحة. فقد وجدنا قلة منهم ابدوا اهتماماً ووعياً متميزاً بموضوع البحث، وكانوا مثالاً في الالتزام بالمواعيد. في حين أن الأكثرية ترددوا ولم يكترثوا بأهمية الموضوع، وبالتالي ماطلوا كثيراً في تعبئة الاستبيان وإرجاعه. وربما تكون مُعظم هذه الصعوبات متأتّية من عدم الوعي بأهمية البحث العلمي في المجتمع، والتسييس المُتنامي لكل مُؤسسات المجتمع بشكلٍ عام، ولنظام التعليم وللحرم الجامعي بشكلٍ خاص، الذي أصبحت ميزته الأساسية، اشتداد التعصُّب السياسي والحزبي لكل المتدخلين فيه، من طلبة وأعضاء هيئة تدريس وحتى الموظفين الإداريين. وحالياً وبسبب ظروف الحرب الطاحنة، تفاقمت مثل هذه الإشكاليات. وكان من أهم نتائج ذلك أن ظهر نوع من الخطاب العنصري والتعصُّب المذهبي والمناطقي المقيت والمُنفعل. وما رافق ذلك من سوء فهم بين مختلف فئات وشرائح المجتمع، وانتشار واسع لظاهرة العنف بكل أشكاله وخاصة العنف اللفظي، وظهور غير مسبوق لشعارات غريبة، لم يألفها الكثير في الوسط الأكاديمي، وكذلك الكثير من أفراد المجتمع. الأمر الذي يبدو أنه خلق نوعاً من الشك والريبة وانعدام الثّقة، وغياب تام لروح التعاون، والتحفُّظ المُبالغ فيه، لدى الكثير من أفراد وأعضاء المجتمع الأكاديمي.. ويُمكن أن نضيف إلى ذلك، أنه لا توجد دراسات وأبحاث ذات منحى سوسيولوجي، تهتم بقضايا أعضاء هيئة التدريس عموماً، وبموضوع الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بصفة خاصة، يمكن الإفادة منها، أو المُقارنة معها أو تجاوزها.

- عرض وتحليل بيانات البحث الميداني: قبل الخوض في تفاصيل البحث الميداني، نُشير إلى خصائص العينة المُستهدفة التي يوضحها الجدول التالي.

جدول (١) خصائص أفراد العينة

المتغير		العدد	النسبة%
الجامعة	حكومية	55	80.9
	خاصة	13	19.1
التخصص الأكاديمي	علمي	28	41.2
	نظري	40	68.8
الدرجة العلمية	استاذ	5	7.4
	استاذ مشارك	18	26.5
	استاذ مساعد	41	60.3
	مدرس ومعيد	4	5.9
الوظيفة	عميد كلية أو مركز	14	20.6
	نائب عميد	22	32.4
	رئيس قسم	32	47.1
النوع الاجتماعي	ذكر	57	83.8
	أنثى	11	16.2

يُوضِّح الجدول (1) البيانات العامة لأفراد العينة المستهدفة من البحث، ويتّضح منها تدني نسبة مشاركة الإناث في المناصب الإدارية، وتدني نسبة أعضاء هيئة التدريس من حملة الألقاب العلمية العليا، وأهم ملاحظة يُمكن إيرادها هنا، أنه وُجِد رؤساء أقسام علمية من حملة شهادة الماجستير والبكالوريوس في الجامعات الخاصة، وخاصة في المراكز والكليات المتوسطة. كما لا حظنا أن عضو هيئة التدريس قد يشغل منصب عميد، ويُدير أكثر من قسم علمي في هذه الجامعات، ويبدو أن ذلك من أجل التوفير في المصروفات، وربما لأن أعداد الطلبة في بعض هذه الأقسام قليلة. وبالتالي بإمكان عضو هيئة التدريس الإشراف على أكثر من قسم. الجدير بالذكر أن هذا النوع من التعليم قد نشاء نتيجة عدم قدرة الدولة على تلبية مُجمل الطلب الاجتماعي الشعبي على التعليم الجامعي، وبالتالي لا يزال يُعاني من إشكاليات عديدة تواجهه. رغم النمو الكمي الملحوظ

في عدد مؤسساته، وأعداد المُلتحقين به في مختلف التخصصات، إلا أنه لم يُحقِّق تَميُّزاً علمياً مشهوداً في كل وظائف الجامعة المعروفة، والمُتخرجون من مؤسساته يمكن القول أنهم قد أضافوا عبئاً اضافياً على أجهزة التوظيف المختلفة. نظراً لعدم التوافق بين طبيعة التكوين أو التأهيل العلمي والمعرفي والمهني الذي حصلوا عليه، واحتياجات المجتمع لبرامجه التنموية بمفهومها الشامل والمُستدام.

- واقع ممارسة الحرية الأكاديمية الراهن في الجامعات اليمنية.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن مفهوم الحرية الأكاديمية، لم يتم النّص عليه صراحةً، لا في مواد الدستور اليمني، ولا في القوانين والتشريعات المُنظِمة لعمل الجامعات اليمنية، ورغم ذلك، يرى الباحث المنصوب أن الحرية الأكاديمية، تُعد من الحريات العامة التي كفلها الدستور، رغم عدم النص عليها، ويُستدرك بالقول، إن هذا غير كافٍ لضمان عدم التضييق على ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحريات الأكاديمية. فكل تلك النصوص - بما فيها الدستور- تتضمَّن استثناءات تتعلّق بأن أيّة ممارسة للحرية، أياً كان نوعها، يجب ألاّ تتعارض مع حدود الدستور أو القوانين النافذة. وهذا يُعد تقييداً لممارسة للحرية الأكاديمية، أو غيرها من الحريات. وبالتالي يحتاج الأمر إلى نص واضح وصريح، لا يترك المجال مفتوحاً على أي تأويل أو تفسير خاطئ، من شأنه أن يُضيِّق على أعضاء المجتمع الأكاديمي، وممارستهم للحرية الأكاديمية في كل مجالاتها. (المنصوب، 2013، 174- 175). وفيما يلي سنحاول التعرف على واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس، للحرية الأكاديمية في المجالات التي تمّ تحديدها، في كل من الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة. وذلك بالاعتماد على معطيات البحث الميداني.

1- واقع الحرية الأكاديمية من خلال وصف نتائج البحث الميداني:

أولاً: في مجال اتخاذ القرار. تضمن هذا المجال عشر فقرات، تحاول قياس مدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في مسألة اتخاذ القرار في الجامعة، باعتبار ذلك من أهم مجالات الحرية الأكاديمية. والجدول التالي يوضّح ذلك.

جدول (2) مشاركة أعضاء هيئة التدريس في مجال اتخاذ القرار مرتبة تنازلياً حسب رأي المبحوثين

الفقرة	عدد افراد العينة	النسبة %	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
يشارك عضو هيئة التدريس في رسم سياسة الجامعة المالية بعيدا عن أي تدخلات من جهات سواء من داخل الجامعة أو من خارجها.	68	80.33	2.41	.80	موافق
يشارك عضو هيئة التدريس في رسم سياسة الجامعة الإدارية بعيدا عن أي تدخلات من جهات سواء من داخل الجامعة أو من خارجها.	68	77.67	2.33	.73	موافق الى حد ما
يشارك عضو هيئة التدريس في وضع هياكل الجامعة الإدارية والتنظيمية المنظمة للعمل الأكاديمي.	68	75.67	2.27	.72	موافق الى حد ما
تضمن الجامعة حرية الاكاديميين في اتخاذ القرارات الخاصة بتعيين رؤساء الاقسام والعمداء.	68	75.67	2.27	.70	موافق الى حد ما
تشرك الجامعة الأكاديميين في وضع اللوائح المتعلقة بهم، وفي القرارات التي تصدر عنها.	68	74.33	2.23	.67	موافق الى حد ما
يشارك الأكاديمي في رسم سياسة الجامعة العلمية بعيدا عن أي تدخلات من جهات سواء من داخل الجامعة أو من خارجها.	68	73.67	2.21	.74	موافق الى حد ما
تقوم الجامعة بتعيين الاكاديميين بحرية ودون تدخل أي جهة من خارج الجامعة، سواء كانت حزبية أو من اصحاب الوجاهة والنفوذ في المجتمع.	68	71.67	2.15	.72	موافق الى حد ما
لا يحق للأكاديمي التمتع الكامل بالحرية الأكاديمية إلا بعد انقضاء فترة العمل تحت التجربة.	68	69.67	2.09	.75	موافق الى حد ما

يتمتع الأكاديميين على مستوى الاقسام العلمية وغيرها بالحرية التامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم وبالعملية الأكاديمية دون تدخل من أي جهة.	68	69.00	2.07	.74	موافق الى حد ما
يتسم المناخ الأكاديمي داخل الجامعة بالحرية الأكاديمية في كل مجالاتها المعروفة.	68	67.33	2.02	.67	موافق الى حد ما
المتوسط الحسابي العام	2.21				

يُلاحظ من الجدول (2) أن المتوسط الحسابي الكلي لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في مجال اتخاذ القرار بوصفه أحد أهم مجالات الحرية الأكاديمية، بلغ (2.21). وتراوحت المتوسطات الحسابية، لعبارات هذا المجال ما بين (2.41) و(2.02). ودلالة ذلك الإحصائية واللفظية، تُشير إلى أن درجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال كانت مُتوسّطة. يتضح ذلك من خلال إجابات أكثرية أفراد العينة الذين أجابوا بـ" موافق إلى حد ما" وهم بالتالي محايدون، أو غير راضين عن نسبة مشاركتهم في هذا المجال. كما يتضح ذلك من خلال احتساب المدى، الذي تُشير إليه بيانات الجدول. فدرجة مشاركتهم في مجال اتخاذ القرار في الجامعة هي مُشاركة مُتواضعة، حتى وإن بدت نسبة مشاركتهم في بعض المجالات مرتفعة وخاصة في الفقرة الأولى، وهنا يُمكن تفسير النتيجة بكون أفراد العينة هم ممن يشغلون مناصب حالياً، وبالتالي فهم قد يشاركوا في بعض الأحيان في مُناقشة بعض القضايا التي تهم العمل الأكاديمي في الجامعة. فمثل هذه القرارات أصبحت تُرسم، في دواوين بعض الوزارات ذات العلاقة بعمل الجامعات، والتي تتوّلى إصدار النصوص التشريعية الخاصة بالجامعات، والإشراف عليها مركزياً من العاصمة. وذلك رغم النص الصريح في قوانين الجامعات ولوائحها على مسألة استقلالية الجامعات في رسم خططها المختلفة وتنفيذها.

ثانياً: في مجال التدريس: تضمن هذا المجال عشر فقرات تحاول قياس مدى ممارسة أعضاء المجتمع الأكاديمي لحريتهم الأكاديمية أثناء قيامهم بمهام التدريس. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (3) الحرية الأكاديمية في مجال التدريس مرتبة تنازلياً حسب رأي المبحوثين

الفقرة	عدد افراد العينة	النسبة%	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
توفر الجامعة للأكاديمي المستلزمات الضرورية لتقديم محاضراته بطرق تدريس حديثة.	68	72.67	2.18	.75	موافق الى حد ما
يحق لرئيس القسم الاستعانة بطلبة داخل القاعات لمعرفة كيف يقدم الاكاديمي محاضراته، وهل يخوض في قضايا خلافية لا علاقة لها بموضوع المحاضرة.	68	68.67	2.06	.73	موافق الى حد ما
يحق للأكاديمي وضع الخطط الدراسية للمقررات التي يدرسها دون الرجوع إلى مجلس القسم.	68	68.67	2.06	.83	موافق الى حد ما
هناك ضغوطات يمارسها بعض الزملاء، وبعض الطلبة المنخرطين في العمل الحزبي والسياسي تعرقل احيانا عملية التدريس، والحرية الأكاديمية.	68	61.33	1.84	.77	موافق الى حد ما
تضمن الجامعة للأكاديمي حرية تامة في اختيار طرق التدريس للمقررات التي يقوم بتدريسها.	68	56.00	1.68	.68	موافق الى حد ما
يقوم الأكاديمي بتقديم محاضراته بعيدا عن هاجس المراقبة والخوف من السلطة أو الزملاء.	68	56.00	1.68	.66	موافق الى حد ما
تسمح الجامعة للأكاديمي بحرية اختيار اسلوب القياس والتقويم الذي يراه مناسبا للطلبة.	68	56.00	1.68	.74	موافق الى حد ما
غموض معني الحرية الاكاديمية يؤدي إلي سوء ممارستها واستغلالها بشكل سيء في قضايا التدريس وغيرها.	68	53.33	1.60	.63	غير موافق
تسمح الجامعة للأكاديمي بحرية اختيار اسلوب القياس والتقويم الذي يراه مناسبا للطلبة.	68	51.00	1.53	.61	غير موافق
تسمح الجامعة للأكاديمي باختيار المراجع المناسبة للمقررات الدراسية دون تدخل من أي جهة.	68	51.00	1.53	.63	غير موافق
المتوسط الحسابي العام	1.62				

يُلاحظ من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي الكلي، لمُمارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية خلال تأديتهم لواجباتهم التدريسية، قد بلغ (1.62). وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المجال ما بين (2.18) و(1.53). وهذا يعني أن درجة مُشاركة أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال كانت متوسطة إلى ضعيفة. ودلالة ذلك الإحصائية واللفظية، تُشير إلى أن جُل أفراد العينة غير موافقين على مستوى ممارستهم للحرية الأكاديمية في هذا المجال، وغير راضين عنها. يُلاحظ ذلك من خلال قيم المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المجال التي تراوحت بين "الموافقة إلى حد ما"، للثلاث فقرات الأولى، و"غير الموافق" لبقية فقرات هذا المجال. ويكفي الإشارة هنا - وحسب معطيات البحث الميداني - إلى أن إدارة الجامعة، لا تقوم بتوفير المستلزمات الضرورية لتقديم محاضرات بطرق تدريس حديثة. وأن ضغوطات كثيرة تمارس على الأكاديمي في كثير من الاحيان من قبل بعض الزملاء، وبعض الطلبة المُنخرطين في العمل الحزبي والسياسي، الذين قد يُستعان بهم في مراقبة ما يحدث داخل القاعات الدراسية أو قاعات المحاضرات، بغرض مراقبة آراء عضو هيئة التدريس، حول ما يدور في الجامعة خاصة، والمجتمع على وجه العموم. ومثل هذه الأمور، قد تُعرقل عملية التدريس، وكل وظائف الجامعة المعروفة، وبالتالي تُعيق ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية.

ثالثا: في مجال البحث العلمي: تضمن هذا المجال عشر فقرات، تُحاول قياس مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في إطار البحث العلمي، باعتباره وظيفة مهمة للأكاديمي. والجدول التالي يُوضّح ذلك.

جدول (4) : الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي مرتبة تنازلياً حسب رأي المبحوثين

الفقرة	عدد افراد العينة	النسبة%	المتوسط الحسابي المرجح	الانجراف المعياري	الترتيب
توفر الجامعة للأكاديمي الكتب والدوريات المتخصصة، وتتيح له الاطلاع عليها بسهولة ويسر.	68	77.00	2.31	.74	موافق الى حد ما

تقوم الجامعة بتوفير الدعم المادي للأكاديمي لإجراء أبحاثه، وتساعده على نشر نتائجها بحرية تامة.	68	74.67	2.24	.73	موافق الى حد ما
توفر الجامعة للأكاديمي قاعدة البيانات الالكترونية اللازمة لإجراء البحوث في مجال تخصصه.	68	74.00	2.22	.83	موافق الى حد ما
تشجع الجامعة الأكاديمي الاطلاع على الأبحاث، وتوفر فرص الحصول عليها في داخل وخارج البلاد.	68	73.00	2.19	.72	موافق الى حد ما
تشترط الجامعة حصول الأكاديمي على تصاريح من داخل الجامعة أو من جهات خارجها، لإجراء الدراسات وتطبيق أدواتها ونشر نتائجها.	68	69.00	2.07	.71	موافق الى حد ما
تتيح الجامعة للأكاديمي المشاركة في التخطيط للبحوث والدراسات التي تجرى في الجامعة.	68	64.33	1.93	.71	موافق الى حد ما
تعطي الجامعة للأكاديمي الحرية الكاملة في إجراء بحوث حتى وإن كانت ضمن موضوعات حساسة دون تدخل من أي جهة داخل أو خارج الجامعة.	68	61.33	1.84	.68	موافق الى حد ما
تسمح الجامعة للأكاديمي بالحصول على دعم لأبحاثه من أي جهات خارج الجامعة، وتسمح بتعدد مصادر تمويل الابحاث.	68	60.33	1.81	.68	موافق الى حد ما
تضع الجامعة معايير عادلة لترقية الاكاديمي وتسهل اجراءات ما يترتب عليها من أثر مالي ووظيفي.	68	59.00	1.77	.67	موافق الى حد ما
تضمن الجامعة للأكاديمي حرية اختيار موضوع البحث، والبحث عن الحقائق وتفسيرها في نطاق تخصصه بالشكل الذي يراه مناسبا.	68	57.00	1.71	.69	موافق الى حد ما
المتوسط الحسابي العام	2.01				

يُلاحظ من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي الكلي، لممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي، قد بلغ (2.01). وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية، لعبارات هذا المجال ما بين (2.31) و(1.75). وهذه القيم تُشير، إلى أن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس، للحرية الأكاديمية في هذا المجال، كانت متوسطة إلى ضعيفة. ودلالة ذلك الإحصائية واللفظية، تُشير إلى أن جُل أفراد العينة غير راضين عن مستوى هذه الممارسة. يُلاحظ ذلك من خلال قيم المتوسطات الحسابية لإجاباتهم عن كل فقرة من فقرات هذا المجال، التي كانت كلها محايدة، وفي إطار "موافق إلى حد ما". ويكفي الإشارة هنا - وحسب معطيات البحث الميداني - إلى أن إدارة الجامعة لا توفّر للأكاديمي أو الباحث، المراجع المختلفة واللازمة لإجراء أبحاثه، كما لا يُوجد دعم مادي يُذكر في هذا الجانب. وقد لعب نظام التفرغ العلمي الحالي دوراً سلبياً في هذا المجال، الذي يفرض شروطاً مُجحفة أحياناً، على عضو هيئة التدريس، من أجل الحصول على موافقة للسفر إلى الخارج أثناء سنوات التفرغ، لزيارة بعض الجامعات، وتبادل الخبرات مع نظرائهم في تلك الجامعات. ناهيك عن عدم رصد دعم مادي في موازنات الجامعات لذلك، والذي إن رُصد أثناء مناقشة هذه الموازنات في مجلس النواب، وغيره من المؤسسات الرسمية، فإن نسبته ضئيلة للغاية، وقد تظل هذه الموازنات أو الدعم المرصود للبحث العلمي عبارة عن حبرٍ على ورقٍ، وغير ذلك من الأمور، التي تعرقل أو تُعيق ممارسة الحرية الأكاديمية. وسيتم الإشارة إليها في موضع لاحق.

ثالثا: في مجال حرية التعبير: تضمن هذا المجال عشر فقرات، تحاول قياس مدى حرية أعضاء هيئة التدريس في التعبير عن أرائهم فيما يدور داخل الجامعة أو خارجها، على مستوى المجتمع. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (5) الحرية الأكاديمية في مجال حرية التعبير مرتبة تنازلياً حسب رأي المبحوثين

الفقرة	عدد افراد العينة	النسبة%	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
تسمح الجامعة للأكاديميين بحرية اللقاءات الفكرية، وبإقامة حوارات، وبتكوين قناعات خاصة بهم.	68	67.00	2.01	.72	موافق الى حد ما
تسمح الجامعة للأكاديمي بحرية التظاهر داخل الحرم الجامعي.ولا تسمح لأي جهة كانت بمضايقته.	68	67.00	2.01	.76	موافق الى حد ما
تسمح الجامعة للأكاديمي بحرية النقد لما يجري داخل الجامعة، وتقبل ما يقدمه في كل وقت.	68	66.67	2.00	.77	موافق الى حد ما
تسمح الجامعة للأكاديمي بحرية في التعبير عن رأيه دون النظر إلى درجته الأكاديمية، أو تخصصه.	68	64.67	1.94	.67	موافق الى حد ما
تسمح الجامعة للأكاديمي بحرية مطلقة في التعبير عن رأيه دون النظر إلى انتمائه الحزبي أو معتقده أو وضعه الاجتماعي.	68	63.67	1.91	.77	موافق الى حد ما
تضمن إدارة الجامعة حماية الأكاديمي من التسلط على فكره وأدائه التدريسي والبحثي.	68	63.67	1.91	.73	موافق الى حد ما
لا تضايق إدارة الجامعة الأكاديمي أو تضغط عليه بسبب آرائه السياسية والأيديولوجية أو الفكرية.	68	60.33	1.81	.72	موافق الى حد ما
التواجد الأمني في الكليات يقف حجر عثرة أمام حرية التعبير، وممارسة الحرية الأكاديمية.	68	57.00	1.74	.72	موافق الى حد ما
تمتع الأكاديمي بالحرية لا يمنع من وضع ضوابط عامة	68	56.33	1.69	.68	موافق

تحافظ عليها وتحميها من الفوضى.					الى حد ما
تسمح إدارة الجامعة للأكاديمي بحرية الانتماء الحزبي والسياسي باعتبار ذلك مسؤولية وطنية عامة.	68	55.33	1.66	.64	غير موافق
المتوسط الحسابي العام	1.88				

يُلاحظ من الجدول (5)، أن المتوسط الحسابي الكلي لممارسة أعضاء هيئة التدريس لحريتهم الأكاديمية في مجال حرية التعبير، قد بلغ (1.88). وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية، لعبارات هذا المجال، ما بين (2.01) و(1.66). وهذا يعني أن درجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال كانت متوسطة إلى ضعيفة. ودلالة ذلك الإحصائية واللفظية، تُشير إليها استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان، التي تراوحت بين " موافق إلى حد ما" و"غير موافق" على مستوى مشاركتهم في مجال حرية التعبير. وبالتالي فأغلب أفراد العينة غير راضين عنها. وهذه المعطيات أو النتائج تبدو غريبة بعض الشيء، خاصة في ظل التفتح السياسي والديمقراطي، الذي ساد في أوساط المجتمع اليمني في السنوات الأخيرة. ويُمكن تفسير هذه النتيجة، بكون أغلب أفراد العينة، من أعضاء هيئة التدريس يميلون إلى تجنُّب الخوض في بعض القضايا ذات العلاقة بحرية التعبير. وبكونهم ممن يشغلون حالياً مناصب قيادية في الجامعة، وخاصة في هذه الفترة الصعبة، وغير العادية من حياة المجتمع اليمني، وبالتالي يحاولون الابتعاد قدر الإمكان عن أي سلوك قد يُثير أو يُولّد مشكلات مع إدارة الجامعة العليا، أو السلطة القائمة عموماً. وسنحاول البحث في دلالة كل ما سبق خلال مناقشة النتائج.

2- تحليل نتائج البحث الميداني، ومناقشتها

حاولنا فيما سبق وصف نتائج البحث الميداني، وذلك باستعراضها باختصار، وفق مؤشرات إحصائية وصفية بالأساس. حيث تمَّ الاعتماد على المتوسط الحسابي، بوصفه مؤشراً وصفياً، لقياس الوزن النسبي لعبارات وفقرات مجالات ممارسة الحرية الأكاديمية، كما صرّح بها أفراد العينة. وفيما يلي سنحاول تحليل هذه النتائج، من خلال تحليل إجابات أفراد عينة البحث عن بعض تساؤلات الإشكالية المُثارة في هنا، التي

حاولنا من خلالها معرفة ما إذا كانت هناك فروق بينهم، تُعزى لبعض مُتغيرات البحث مثل: الجامعة والتخصص والجنس. وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات الإحصائية كـ"الاختبار التائي" الذي يقيس العلاقة بين متغيرين أو متوسطين. على النحو الآتي:

أ- الفروق بين أعضاء هيئة التدريس في مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية حسب متغير نوع الجامعة (حكومية - خاصة). وقد تم استخراج النتائج باستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وكانت النتائج كما هي موضحة في الآتي.

جدول (6) نتائج التساؤل الخاص بممارسة أعضاء هيئة التدريس الحرية الاكاديمية حسب متغير الجامعة (حكومية - خاصة)

المجال	الجامعة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة	دلالة الفروق
اتخاذ القرار	حكومية	55	9.0545	3.8366	3.516	66	.138	غير دالة
	خاصة	13	6.0000	2.5166				
التدريس	حكومية	55	.0545	.95099	.994	66	.581	غير دالة
	خاصة	13	.2308	.83205				
البحث العلمي	حكومية	55	.1818	.86262	.300	66	.274	غير دالة
	خاصة	13	.0769	1.18754				
حرية التعبير	حكومية	55	.2000	.77936	.528	66	.658	غير دالة
	خاصة	13	.3077	.63043				
معوقات الحرية الأكاديمية	حكومية	55	.1636	.71398	.429	66	.639	غير دالة
	خاصة	13	.0769	.64051				
الكلي	حكومية	55	1.7127	0.2857	3.538	66	0.088	دالة عند (٠.٠١)
	خاصة	13	1.4936	1.1674				

يتضّح من الجدول (6) أن هناك فروقاً في مستوى ممارسة أعضاء هيئة التدريس

للحرية الأكاديمية حسب متغير نوع الجامعة (حكومية - خاصة)، إذ بلغت القيمة التائية (3.538) وهي دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وعند النظر إلى المتوسطات نجد أن متوسط درجات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية البالغ (1.7127) أكبر من متوسط درجات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة البالغ (1.4936)، وهذا يعني أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية يُمارسون حريتهم الاكاديمية، أكثر من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، في حين لم تتضح تلك الفروق في مجالات الحرية الاكاديمية المُتمثلة بـ:(اتخاذ القرار، والتدريس، والبحث العلمي، وحرية التعبير، ومعوقات ممارسة الحرية الأكاديمية) لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعتين تُعزى لهذا المتغير، إذ بلغت قيمها التائية على التوالي: (3.516)، (0.994)، (0.300)، (0.528)، (0.429). وهذه القيم غير دالة معنوياً أو إحصائياً. ويُمكن تفسير هذه النتيجة بكون أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية يمارسون حريتهم الأكاديمية دون قيود أو خوف من أحد، فهم معينون بشكلٍ رسمي ضمن الكادر الإداري للدولة، ويشعرون بنوع من الحماية القانونية، والاستقرار الوظيفي النسبي، ويحظون باستقلالية نسبية أكبر، وبالتالي فبمقدورهم التعبير عن آرائهم بحرية في هذا الجانب. أما أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، فهم يعملون فيها بعقود موسمية، وغير مُتفرغين للعمل كل وقتهم لدى هذه الجامعات، وبعضهم يُنظر إليهم من قبل المستثمرين المالكين لهذه الجامعات باعتبارهم مجرد موظفين وقتيين، يمكن أن تُلغى عقود العمل معهم دون سابق إنذار، وأحياناً لمجرد شكوى من طالب فاشل وغير جاد.

ب- الفروق بين أعضاء هيئة التدريس في مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية حسب متغير التخصص العلمي (علمي - نظري). وقد تمّ استخراج النتائج باستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وكانت النتائج كماهي موضّحة في الجدول الآتي:

جدول (7) نتائج التساؤل الخاص بممارسة الحرية الاكاديمية حسب متغير التخصص العلمي (علمي - نظري)

المجال	التخصص	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة	الدلالة اللفظية
اتخاذ القرار	علمي	28	3.8929	2.19999	1.203	66	.368	غير دالة
	نظري	40	4.5750	2.43782				
التدريس	علمي	28	.3214	.94491	2.433	66	.399	غير دالة
	نظري	40	.2250	.86194				
البحث العلمي	علمي	28	.1786	.98333	.122	66	.780	غير دالة
	نظري	40	.1500	.89299				
حرية التعبير	علمي	28	.3571	.55872	1.355	66	.295	غير دالة
	نظري	40	.1250	.85297				
معوقات الحرية الأكاديمية	علمي	28	.0357	.57620	-1.161	66	.072	غير دالة
	نظري	40	.2250	.76753				
الكلي	علمي	28	0.6000	1.0526	1.081	66	.581	غير دالة
	نظري	40	0.86	0.9920				

تُوضِّح نتائج الاختبار التائي في الجدول (7)، عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى (0,05) في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس، للحرية الأكاديمية، تُعزى لمتغير التخصص العلمي (علمي- نظري)، بشكل عام، وكذلك في مختلف مجالاتها المُتمثلة بـ(اتخاذ القرار، والتدريس، والبحث العلمي، وحرية التعبير، ومعوقات ممارسة الحرية الأكاديمية) لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعتي إب والجزيرة، تبعاً لمتغير التخصص. إذ بلغت قيمها التائية على التوالي: (1.203)، (2.433)، (0.122)، (1.355)، (1.161). ومعظم هذه القيم غير دالّة إحصائياً، مما يعني عدم وجود اختلاف في ممارسة وواقع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعتين باختلاف متغير التخصص العلمي (علمي- نظري).

وإذا نظرنا إلى المتوسطات الحسابية، لممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية، حسب هذا المتغير، ومحاولة البحث في الفروق الظاهرية التي تُعزى له، نجد أن المتوسط الحسابي لأفراد العينة الذين ينتمون للتخصصات النظرية، سجل قيماً أكبر، من المتوسط الحسابي المُسجل لدى زملائهم في التخصصات العلمية، في مجال معوقات الحرية الأكاديمية. في حين سجل قيماً أقل في بقية المجالات. وهذا يعني أن تلك الفروق كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس في التخصصات النظرية. ويُمكن تفسير هذه النتيجة، بكون أعضاء هيئة التدريس المُنتمين لتخصصات نظرية، يشعرون أكثر بمعوقات ممارسة الحرية الأكاديمية. وربما يكون ذلك متأتٍ من طبيعة الخطط أو المقررات أو المساقات الدراسية، التي يُدرِّسونها، والتي تدخل ضمن تعدّد النظريات أو "البراديقمات" (Paradigms) والآراء والمعاني، وبالتالي فهي تحتمل الكثير من وجهات النظر، والاجتهادات، وقابلة لتعدد الآراء والإشكاليات. في حين أن زملاءهم في التخصصات العلمية، قد لا يشعرون بذلك، وخططهم الدراسية، لا تخضع لكثرة الاجتهادات والآراء والمعاني. كما أن التحدُّث في موضوع كالحرية الأكاديمية، من قبل أعضاء هيئة التدريس، المنتمين إلى التخصصات العلمية أثناء المحاضرات، قد لا تكون له أية تأثيرات سلبية تُذكر على طبيعة المقررات أو المادة العلمية التي يدرسونها. في حين نجد عكس ذلك، حيث يُطرح الموضوع في إطار التخصصات النظرية، وخاصّة تلك القريبة من علوم السياسة وعلم الاجتماع وغيرها، والتي تتناول بطبعتها قضايا جدلية وخلافية، وبالتالي فإن إثارة مثل هذه الموضوعات أثناء المحاضرات، قد يُؤثّر على طبيعة المقررات أو المادة العلمية التي يدرسونها. وبالتالي قد يُسبِّب الكثير من الإرباك والقلق، لدى إدارات الجامعة بمختلف مستوياتها، وربما لدى السلطة عموماً.

جـ- الفروق بين أعضاء هيئة التدريس في مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية حسب متغير الجنس (ذكر - أنثى).

جدول (8) نتائج التساؤل الخاص بممارسة الحرية الأكاديمية حسب متغير النوع الاجتماعي(ذكر - انثى)

المجال	النوع	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة	الدلالة اللفظية
اتخاذ القرار	ذكر	57	4.2982	2.33731	.031	66	.835	غير دالة
	أنثى	11	4.2727	2.53341				
التدريس	ذكر	57	.0175	.93525	.349	66	.947	غير دالة
	أنثى	11	.0909	.94388				
البحث العلمي	ذكر	57	.0702	.88357	1.711	66	.327	غير دالة
	انثى	11	.6364	1.02691				
حرية التعبير	ذكر	57	.1930	.76622	.751	66	.993	غير دالة
	انثى	11	.3636	.67420				
معوقات الحرية الأكاديمية	ذكر	57	.1053	.69909	1.157	66	.432	غير دالة
	انثى	11	.3636	.67420				
الكلي	ذكر	57	.7824	1.1243	.676	66	.728	غير دالة
	انثى	11	0.6	1.1705				

تُوضِّح نتائج الاختبار التائي في الجدول (8)، عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0,05) في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تُعزى لمتغير النوع (ذكور- إناث)، بشكل عام. وكذلك في مجالاتها المتمثل بـ(المشاركة في اتخاذ القرار، والتدريس، والبحث العلمي، وحرية التعبير، ومعوقات ممارسة الحرية الأكاديمية) لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعتي إب والجزيرة، تُعزى لمتغير النوع. إذ بلغت قيمها التائية على التوالي: (0.031)، (0349)، (1.751)، (0.751)، (1.157). ومعظم هذه القيم غير دالّة إحصائياً، مما يعني عدم وجود اختلاف في نظرة وممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعتين لحريتهم الأكاديمية في مختلف مجالاتها باختلاف متغير النوع الاجتماعي (ذكور - إناث).

ومع ذلك، وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لكلٍ من الذكور والإناث، والبحث في الفروق التي تُعزى لهذا المتغيّر، نجد أن المتوسط الحسابي للذكور، سجل قيماً أقل من المتوسط الحسابي، المُسجل لدى الإناث. وذلك في مجالي حرية التعبير، ومعوقات

ممارسة الحرية الاكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس. وهذا يعني أن تلك الفروق تميل لصالح الإناث، الأمر الذي يدل على أن ممارسة حرية الفكر، وكذا الشعور بحدة معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور.

ويُمكن تفسير هذه النتيجة بكون نسبة تمثيل الإناث المُتواضعة، في عضوية هيئة التدريس، وفي العمل الإداري أو القيادي بالجامعات، تجعلهن يملن إلى التعبير عن آرائهن حول ما يدور في الجامعة، بحرية وباستمرار. وذلك من أجل انتزاع حقوقهن المطروحة بقوة في إطار بعض مؤسسات المجتمع، وبدعم من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، التي تنشط في هذا الجانب، وهذا ما يُفسّر - على ما يبدو - هذه النتيجة.

- أهم نتائج البحث: يُلخِّص الجدول الآتي، أهم نتائج محاولتنا البحثية، حول واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية. وهذه النتائج تُمثِّل عينة فقط من مناخ وواقع الحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية.

جدول (9) أهم نتائج ممارسة الحرية الأكاديمية حسب المجالات

الترتيب	المجالات	متوسط درجة ممارسة الحرية الاكاديمية	النسبة المئوية %	درجة ممارسة الحرية الاكاديمية	الترتيب
1	مجال اتخاذ القرار	2.21	66.60	متوسطة	1
4	مجال التدريس	1.62	59.47	ضعيفة	4
3	مجال البحث العلمي	2.o1	59.50	ضعيفة	3
2	مجال حرية التعبير	1.88	62.02	متوسطة	2

من خلال قراءة بيانات الجدول (9) يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

1- أن واقع مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار إجمالا، هي مشاركة مُتوسّطة. وكذلك الشأن بالنسبة إلى حرية التعبير في الشأن الأكاديمي خصوصاً، والمجتمعي عموماً.

2- أن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لحريتهم الأكاديمية، في مجال التدريس هي

ممارسة ضعيفة. وكذلك الشأن بالنسبة إلى ممارستهم لحريتهم الأكاديمية في مجال البحث العلمي. وهذه النتائج ذات القيم المتوسطة تُعد مؤشرات مُهمّة، على الشعور العام الذي يسود في أوساط الكثير من الأكاديميين، بضرورة تجنُّب أي سلوك من شأنه أن يثير حفيظة السلطة، أو أية جهات أخرى، أو قد يُسبّب لهم إشكاليات هم في غنى عنها. وخاصة في ظل الظروف الحالية والصعبة التي يعيشها المجتمع اليمني جراء الحرب.

3- توصّلت نتائج البحث إلى أن هناك فروقاُ في مستوى ممارسة اعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية حسب متغير نوع الجامعة (حكومية - خاصة)، اذ بلغت القيمة التائية (3.538) وهي دالّة عند مستوى دلالة (٠.٠١). وهذه الفروق تميل لصالح أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية.

4 - عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى (0.05) في مجالات الحرية الأكاديمية بشكلٍ عام، وكذلك في مجالاتها المتمثلة بـ:(اتخاذ القرار، والتدريس، والبحث العلمي، وحرية التعبير، ومعوقات ممارسة الحرية الأكاديمية) لدى أعضاء هيئة التدريس، تُعزى لمتغيرات: التخصص العلمي (علمي- نظري)، أو تبعاً لمتغير الجنس (ذكور- إناث).

5- أن ممارسة أعضاء هيئة الدريس للحرية الأكاديمية بمجالاتها الرحبة، لن يتأتّى إلاّ إذا تحقق شرط استقلالية الجامعات على مستوى واقع الممارسة، في كل مجالات عملها، الأكاديمية والإدارية والمالية.

- معوقات الحرية الاكاديمية: تضمّن هذا المجال إحدى عشرة فقرة، تحاول التعرف على أهم معوقات ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية. والجدول التالي يُوضّح ذلك.

جدول (10) بعض معوقات ممارسة الحرية الاكاديمية مرتبة تنازلياً حسب رأي المبحوثين

الفقرة.	عدد افراد العينة	النسبة%	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
تفرض الجامعة آراءها في القضايا الأكاديمية المتعلقة بالأكاديميين دون الرجوع اليهم.	68	52.00	1.56	..70	غير موافق
هناك ضغوطات وتدخلات من خارج الجامعة تعرقل ممارسة الحرية الاكاديمية.	68	51.00	1.53	.68	غير موافق
التدخل من قبل السلطة أو الحزب في تعيين الاكاديميين يعوق ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعة.	68	50.67	1.52	.72	غير موافق
تمركز سلطة اتخاذ القرار في الجامعة في الإدارات العليا، وضعف تفويضها على مستوى مجالس الاقسام والكليات.	68	49.00	1.47	.58	غير موافق
عدم وضوح مبادئ الحرية الأكاديمية في قانون الجامعات اليمنية يعوق ممارسة للحريات الاكاديمية.	68	48.00	1.44	.63	غير موافق
هناك حريات نسبية يمارسها عضو هيئة التدريس، لكنها تتم وفق اجتهادات فردية.	68	47.00	1.41	.60	غير موافق
الاعتماد على الدولة كمصدر رئيسي ووحيد في تمويل العمل الأكاديمي والبحثي.	68	46.33	1.39	.69	غير موافق
الاعتماد على نظام التعيين لقيادات الجامعة قد لا يكونوا الأجدر بشغلها بدلا من الانتخاب.	68	44.00	1.32	.56	غير موافق
عدم وجود أطر نقابية قوية ومحايدة تدافع عن الأكاديمي، يعد من أهم معوقات الحرية الأكاديمية.	68	43.00	1.29	.52	غير موافق
نظام الروتين الإداري والبيروقراطية المعتمد في إدارة الجامعة من أهم معوقات الحرية الاكاديمية.	68	42.67	1.28	.54	غير موافق
ضعف الثقافة القانونية لدى الكثير من الأكاديميين بالجامعة. وضعف المستوى العلمي لبعضهم.	68	40.33	1.21	.44	غير موافق
المتوسط الحسابي العام			1.29		

يُلاحظ من الجدول (10)، أن المتوسط الحسابي الكلي، لتصوُّر أعضاء هيئة التدريس لمعوقات الحرية الأكاديمية، قد بلغ 1.29. وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المجال ما بين (1.56) و(1.21) ودلالة هذه القيم إحصائياً ولفظياً، تُشير إلى أن تصوّر أعضاء هيئة التدريس لبعض معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية، كانت ضعيفة. وذلك يعني أن جُل أفراد العينة، ينظرون بطرق مُتحفِّظة إلى هذه المعوقات. يلاحظ ذلك من خلال قيم المتوسطات الحسابية لاستجاباتهم عن فقرات هذا المجال، التي كانت "غير موافق". وقد تصدَّر هذه المعوقات ما تفرضه إدارة الجامعة العليا على الكليات، من آراء في القضايا المتعلقة بالأكاديميين، دون الرجوع إليهم، وخاصة الضغوطات والتدخلات التي تأتي من خارج الجامعة في حالات تعيين بعض المعيدين أو الأطر التدريسية وغيرهم من ذوي الواسطة أو المُقربين من حزب السلطة أو من أصحاب الوجاهة الذين قد لا تنطبق عليهم الشروط، وغير ذلك، والتي تُعرقل في كثير من الاوقات مُمارسة الحرية الأكاديمية. وتبدو إجابات أفراد العينة مقبولة إلى حد ما، باعتبار أنهم ممن يشغلون مناصب إدارية. وقد ينظرون إلى عبارات هذا المجال بشيء من التحفُّظ. وذلك من أجل بقاء البعض منهم في تلك المناصب أكبر وقت مُمكن، وخاصة إن كانوا ممن يُمارس النشاط الحزبي أو السياسي أو الايديولوجي.

- خاتمة ومناقشة النتائج:

ركّزنا خلال صفحات البحث، على دراسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، في مجالات: المشاركة في اتخاذ القرار الخاص بالجامعة، والتدريس، والبحث العلمي، وحرية التعبير، ومحاولة التعرف على معوقات الحرية الأكاديمية. وفي هذا الإطار فقد خرج البحث بعددٍ من النتائج المُشار إلى أهمها أعلاه، والتي سنحاول مناقشتها في السطور الآتية:

- في مجال المشاركة في اتخاذ القرار، يُمكن القول بدايةً، إنه رغم التطور الملحوظ والكبير، في نمو عدد الجامعات الحكومية والخاصة، وكذا تطور وتنامي عدد أعضاء هيئة التدريس، والطلبة الملتحقين بهذه الجامعات. ورغم الانفتاح الديمقراطي الواسع

الذي أُنتهج مع بداية تسعينيات القرن المنصرم، إلا أن هناك العديد من الإشكاليات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس. من هذه الإشكاليات، ما يرتبط بقضايا تتعلق بوظائف الجامعة، وتندرج ضمن قضايا الحرية الأكاديمية، في مختلف مجالاتها. وبالنسبة إلى ما أُثير خلال هذا البحث، في إطار هذا الموضوع، فيُمكن القول إن مشاركة أعضاء هيئة التدريس، في مسألة اتخاذ القرار في الجامعة، يُعد من أهم مؤشرات استقلالية الجامعة، والمُتمثِّلة في استقلالها في رسم سياستها العلمية والإدارية والمالية، وحقها في تعيين أعضاء هيئة التدريس، وحقهم في المشاركة في إدارة أموال الجامعة، وفق اللوائح والأنظمة والتعليمات المُحددة في قانون الجامعات، وذلك بحرية تامّة، ومن دون تدخل أي سلطة، سياسية كانت أو دينية أو اجتماعية. لكن واقع الحال، يُشير إلى أن مبدأ استقلالية الجامعة، لم يتجاوز مستوى النص القانوني فقط. أما على مستوى الممارسة، فلا وجود لأية استقلالية ذات شأن. فسياسات الجامعة وتشريعاتها وخططها، وخاصة المالية والإدارية، أصبحت تُرسم وتنفذ بناءً على تعليمات من مراكز اتخاذ القرار المركزي بالعاصمة - كما سبق وأُشير-. كما أن تعيين أعضاء هيئة التدريس، وكذا قيادات الجامعة بدءًا من رؤساء الأقسام، مروراً بنواب العمداء والعمداء، ونواب رئيس الجامعة، ورؤساء الجامعات. كلها تتم بالتعيين، وليس بالانتخابات، وغالباً ما يكون التعيين لأغلب هؤلاء، على أساس الولاء للسلطة، أو الحزب الحاكم، أو لبعض التوجهات السياسية، التي تسير في فلكها، وأحياناً من الذين يدَّعون الانتساب لتوجهات سياسية وأيديولوجية معينة ومقربة من السلطة. وهذا مجرّد مثال على مسألة استقلالية الجامعة، ومدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس لحريتهم في مجال المشاركة في اتخاذ القرار بعيداً عن السلطة السياسية ومختلف الضغوطات المجتمعية. إذ إن السلطة لن ترضى بأي بديل عن الولاء التّام، والانصياع لتوجهاتها وتبرير سياستها. لذلك تحاول إيجاد الكثير من المعوقات أمام تنفيذ الجامعات لسياساتها المختلفة. ومعروف أن استقلالية الجامعة، وكذا ممارسة الحرية الأكاديمية، يستلزم أن تتوفّر للجامعة استقلالية في تصريف كل شؤونها. وأن يقوم أعضاء هيئة التدريس باختيار قياداتهم ديمقراطياً، وأن يتم تعيين عضو هيئة التدريس على أساس الكفاءة العلمية، والحاجة

المُلحة إلى التخصص، حتى يمكننا القول إن هناك ممارسة للحرية الأكاديمية في الجامعة.

وفي مجال التدريس، إذا ما حاولنا البحث في دلالات النتائج المُتوَصّل إليها، فإنه يمكن القول إن عضو هيئة التدريس، يواجّه الكثير من الصعوبات والعراقيل، التي تحد من الحرية الأكاديمية، في مجال التدريس. فبالإضافة إلى عدم صلاحية الكثير من القاعات الدراسية للتدريس، هناك نقص فادح في التجهيزات المطلوبة واللازمة، لتقديم الدروس أو المحاضرات، بطرقٍ حديثة وفاعلة. وهو ما صرّح به جُل أفراد العينة في إجاباتهم عن السؤال المفتوح، باعتبار ذلك، من أهم اشكاليات ممارسة الحرية الأكاديمية. حيث أشار البعض - وهو واقع الحال - إلى أن التسهيلات، ووسائل التدريس المناسبة غير متوفرة. ويمكن أن نضيف إلى ذلك اختلال توزيع أعداد الطلبة في التخصصات المختلفة، وعدد المواد أو المقررات التي تُسند لعضو هيئة التدريس، والتي تتجاوز في حالات كثيرة النصاب المعقول، وأحياناً قد لا تُراعي التخصّص الدقيق له، في اختيار المواد التي يقوم بتدريسها، وغيرها من الإشكاليات، التي لا يتّسع المجال لاستعراضها. ليس هذا فحسب، بل يجد بعض أعضاء هيئة التدريس، الكثير من المضايقات أثناء تقديم محاضراتهم. بسبب انتشار أعوان الأمن بسلاحهم وزيهم الرسمي في ساحات الكليات وداخل أروقتها. وهذا على سبيل المثال لا الحصر. وهناك من رؤساء الأقسام والعمداء وغيرهم من المسؤولين، من يعتمد - في بعض الحالات - على بعض الطلبة، كـ"مخبرين" أو "كتاب تقارير"، لنقل ما يدور داخل قاعات المحاضرات. إذ يُمنَّى مثل هؤلاء الطلبة - الذين يقبلون لعب مثل هذا الدور- بتسهيلات ودرجات، ليكونوا عيوناً على أعضاء هيئة التدريس، وبخاصة ممن لهم نشاطات سياسية وحزبية، حيث قد يُنظر إلي مثل هؤلاء على أنهم "غير وطنيين". وفي بعض الجامعات - مثل جامعة تعز- نجد أن عمادات بعض الكليات تُكلّف أحد الموظفين، بحيث يكون لديه كشف بأسماء أعضاء هيئة التدريس، مع مواعيد المحاضرات، يمر أمام القاعات، وأحياناً يقوم بفتح باب القاعة أثناء المحاضرة، ويُؤشّر على الكشف ليسجل حضور عضو هيئة التدريس. وذلك بطريقة فيها

الكثير من الاستفزاز والسخرية، بمكانة الأكاديمي. وذلك - من وجهة نظر جهات الإشراف - يتم بغرض مراقبة الدوام وعدم التغيب عن المحاضرات. فكيف يمكن الحديث عن حرية أكاديمية مع مثل هذه الممارسات؟ وفي ظل الوضعية لظروف العمل في الجامعات؟

أما في مجال البحث العلمي، فتُشير نتائج البحث، إلى أن ممارسة أعضاء هيئة التدريس لحريتهم الأكاديمية في هذا المجال، هي ممارسة ضعيفة. في حين يُفترض أن يكون البحث العلمي في الجامعة هو القاعدة الأساسية التي تنطلق منها برامج التنمية بمفهومها الشامل. فهو يُعد مقياساً مُهماً، لتقدم الجامعات والمجتمعات. لكن ما نلاحظه في جامعاتنا، أن البحث العلمي، يفتقر إلى سياسات عامة، وما يزال دون المستوى المطلوب من أجل تحقيق وظائف الجامعة، وبالتالي خدمة المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة. فالبحث العلمي في جامعاتنا، يُعاني من مشكلات عديدة. لعل من أهمها: القصور في أعداد الباحثين، وخاصّة خلال مرحلة الدراسات العليا، ويفتقر إلى التجهيزات الماسّة والضرورية، ويُعاني المشتغلون به من أعضاء هيئة التدريس وباحثين، من صعوبات الحصول على المعلومات. والأهم من ذلك، أن ما تُخصّصه الدولة في موازناتها للبحث العلمي، لا يكاد يذكر بلغة الأرقام. وبالتالي لا نبالغ إن قلنا أن البحث العلمي في جامعاتنا مُهمَش، وغير مُهتم به. وعلى سبيل المثال لا الحصر لحالة البحث العلمي، يكفي أن نشير الى أن أكثر المراكز البحثية المنشأة في الجامعات اليمنية، قد نشأت بدون أهداف وغايات عامة وواضحة. وأن أغلبها نُظِّمت بأساليب تقليدية وغير ناجعة. لذا ظلت ولا تزال عاجزة عن ممارسة مهامها البحثية. ولم تُوفّق في بحث ودراسة ما خُطط له في برامج نشأتها، وما عرضت له من موضوعات. ويُمكننا القول أن هذه المراكز قد تحوّلت إلى مراكز لتوظيف العمالة الزائدة من حملة الشهادات العليا، أو لمنح مناصب شكلية لبعض أعضاء هيئة التدريس الذين لم يتمكنوا من تبوء مناصب قيادية في الجامعات، بغرض استيعابهم فقط، وحصولهم على رواتب شهرية للعيش، وبعض المكافآت - إن وجدت - ودون الاهتمام بالجانب البحثي. وربما هذا ما يُفسّر تدني ممارسة أعضاء هيئة التدريس لحريتهم الأكاديمية في مجال البحث العلمي في الجامعات اليمنية.

وفيما يخص مجال حرية التعبير، فربما تكون النتيجة العامة، التي خرج بها البحث منطقية، باعتبار أن عينة البحث، هم ممن يشغلون مناصب إدارية في الجامعة، وقد تتسبّب لهم حرية التعبير، الكثير من الإشكاليات أثناء عملهم الإداري. رغم أن واقع الحال، يُشير إلى أن المجتمع اليمني، عرف نوعاً من حرية التعبير بُعيد تحقيق الوحدة اليمنية غير مسبوقة في تاريخه. إذ جاءت بعد فترات من الكبت السياسي، الذي لم يكن فيه مجال للتحدث والتعبير عن الرأي بحرية تامة. لكن وعلى ما يبدو أن حرية عضو هيئة التدريس في التعبير عن رأيه، تظل محدودة للغاية، وبخاصة في ظل الحاجة والعوز لدى الكثير منهم، وفي ظل ما تفرضه السلطة من قيود في الجوانب المالية والبيروقراطية أو الإدارية المنظمة لعمل الجامعات، وذات العلاقة بأمورهم. وربما هذا ما يفسر حصول هذا المجال على درجات متوسطة إلى ضعيفة في استجابات أعضاء هيئة التدريس، وواقع ممارستهم لحرية التعبير كمؤشر للحرية الأكاديمية.

واخيراً، وفيما يخص رأي عينة البحث، حول أهم معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية، فيمكننا الإشارة إلى بعض تلك المعوقات، التي أشار إليها أفراد العينة. ومنها أن إدارة الجامعة، تفرض آراءها في القضايا المتعلقة بالأكاديميين دون الرجوع اليهم، وأن هناك ضغوطات وتدخلات من قبل السلطة أو الحزب الحاكم وغير الحاكم من الأحزاب الكبيرة، ومختلف الوجاهات المجتمعية، في تعيين الأكاديميين، وتمركُّز سلطة إتخاذ القرار في الجامعة في الإدارات العليا، وضعف تفويضها على مستوى مجالس الأقسام والكليات، والاعتماد على الدولة كمصدر رئيسي ووحيد في تمويل العمل الأكاديمي والبحثي، وعدم وجود أطر نقابية قوية ومُحايدة، تدافع عن حقوق الأكاديمي وغيرها من المعوقات التي تُعرقل ممارسة الحرية الأكاديمية.

وما سبق يطرح الكثير من المعوقات السياسية والتشريعية والإدارية والاقتصادية، التي تعوق وتحد من ممارسة أعضاء هيئة التدريس لحرياتهم الاكاديمية. فعلى المستوى السياسي، نجد السلطة تحاول أن تجعل الجامعة خاضعة لسياستها، ووفقاً لما تراه، بحيث يكون ولاء كل من فيها للسياسة التي تنتهجها، وليس لمتطلبات العملية الأكاديمية.

وتسعى بشتى السبل إلى تسييس المسألة التعلمية، عن طريق فرض قيادات حزبية وموالية لها، والتدخّل في كل شؤون الجامعة، بما في ذلك انتخابات النقابات واتحادات الطلبة. أما على المستوى التشريعي، فنجد أن النصوص التي تسنها، لا تراعي سوى مصلحتها، وما وجود الاستثناءات فيها إلا دليل على ذلك. إذ نجدها تُقيد بشكل واضح أيَّة ممارسة حقيقية للحريات بكل أشكالها، بما في ذلك الحرية الأكاديمية. فمثل هذه القيود تُولّد لدى الأفراد المخاوف وتقتل الدافعية لديهم، نحو أي نشاط أو عمل، قد يُؤدِّي إلى تجريم أو معاقبة من يقوم به.

أما على مستوى المعوقات الإدارية والمالية، فيمكن أن نقول الكثير. لكن ولغاية منهجية سنكتفي بالإشارة إلى بعض من تلك المعوقات. فالإجراءات البيروقراطية أو الإدارية أو المالية، المتعبة في إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس بدءًا من تعيينهم لأول مرة، ومروراً بترقيهم المهني والوظيفي، ومشاركاتهم العلمية وغير ذلك، تُعد من أهم معوقات ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية. وخاصّة في ظل انتشار الفساد المستشري في كل مفاصل الدولة ودواوينها، والرشوة والمحسوبية والاختلاس ونهب المال العام بطرق التحايل المختلفة، وغيرها من الاخلاقيات التي انتشرت في الآونة الخيرة في كل مجالات الحياة الاجتماعية...التي يمكن القول أنها تندرج ضمن معوقات ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية، والعمل في الجامعة بشكل عام، وهي بذلك تُكرِّس تخلف المجتمع في كل نواحي حياته الاجتماعية. وعلى المستوى المالي، فلا نبالغ إن قلنا إنه أهم معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية، وأيضاً استقلال الجامعة. فجهات الإشراف العليا في بعض الوزارات ذات العلاقة، حتى وإن رصدت للجامعات موازنات مالية، فإنها تضع شروطاً وعراقيل للتصّرف بها، بشكل يتعارض ومبدأ استقلالية الجامعة، ويجعلها بالتالي في حالة تبعية دائمة لمثل هذه الجهات، وهي تبعية للسلطة. ولهذا لا نستغرب إن خضعت مسألة اتخاذ القرار في كل مجالات العمل في الجامعات خضوعاً كلياً، للجهات التي تمولها. ويزداد الأمر سوءًا في الجامعات الخاصة، التي يكون القرار فيها مرهوناً برضا جهات التمويل المالي لهذه الجامعات وموافقتها. حيث يُصبح أعضاء هيئة التدريس، سواءً الذين يتولون مسؤولية إدارة هذه الجامعات، أو

الذين يقومون بالتدريس بها، هم عبارة عن مجرد موظفين لدى أصحاب هذه الجامعات، ووجودهم شكلي، الغرض منه إعطاء الشكل الأكاديمي للجامعة. وفي الجامعات الحكومية نجد أن أعضاء هيئة التدريس ايضا قد تحولوا إلى مجرد موظفين يخضعون لكل الاجراءات، التي يمر بها أي موظف في أجهزة الدولة. وخاصة مع تطبيق ما عُرف بـ" استراتيجية الأجور" لدرجة أن عضو هيئة التدريس، إذا رغب في المشاركة في مؤتمر علمي خارج البلاد، فلا بد له من الحصول على موافقة من جهات عديدة، لعل أهمها وزارة المالية، وأحيانا قد تصل إلى رئاسة الوزراء. وهناك إشكالية أخرى تتمثَّل في أحادية تمويل الجامعات، الذي يجعل الدولة، أو المستثمر الخاص، يفرض هيمنته ورقابته على كل ما يدور داخل الجامعة. وبالتالي فإنه كلما كان التمويل واحد ووحيد، زادت تبعية الجامعة للجهة الممولة سواءً كانت السلطة أو المُموِّل الخاص. أضف إلى ذلك تدني الراتب الذي يتقاضاه عضو هيئة التدريس وعدم كفايته للعيش الآمن، وعدم وجود حوافز مادية تُذكر، تشجّعه على العمل الجاد والإبداع. كل ذلك يجعله في حالة من عدم الاستقرار النفسي والمعيشي. بحيث قد يلجأ معها إلى السعي، بكل السبل إلى الحصول على فرص عمل إضافية في جامعات خاصة، أو في أي مرفق كان، أو الهجرة إلى خارج البلاد في إطار ما يعرف بـ" هجرة العقول أو الكفاءات" قصد تحسين مستوى الدخل المادي المتدهور، لسد حاجات أسرته، والتأمين من الخوف والفقر المنتشر في أوساط أكثر فئات وشرائح المجتمع اليمني. فعن أية حرية يمكننا الحديث عنها؟ وأية حرية أكاديمية يمكن أن تُمارس في ظل هذه الظروف أو الاجراءات؟

وخلاصة القول، إن النظام المعمول به في الجامعات اليمنية، وخاصة الحكومية، في التعيين لأعضاء هيئة التدريس، وكيفية اعتماد المخصصات المالية للجامعة وتدنيها، وخاصة لبند الأجور والبحث العلمي وغيرهما. إضافة إلى الروتين والإجراءات البيروقراطية المُتّبعة في الشؤون الخاصة بأعضاء هيئة التدريس وغيرها، هي من أهم معوقات عمل أعضاء هيئة التدريس، في الجامعة وتقدمهم العلمي. فقد تمّ تقييد الجامعات والقضاء التام على مبدأ استقلاليتها، المنصوص عليها في مختلف النصوص

واللوائح المنظمة لعملها. إذ تقلصت صلاحية الأقسام العلمية والكليات والجامعة وموازناتها. وأصبحت الأمور منوطة بمؤسسات خارج الجامعة. ومع هذه الوضعية يُمكننا القول إن الجامعات غدت نمطية وتقليدية، وأصبحت بمثابة امتداد لمؤسسات التعليم العام، تغيب فيها مبادئ الحرية الأكاديمية الحقيقية. وبالتالي لا نستغرب إن لم يشتغل أغلب أعضاء هيئة التدريس بتفان وبكامل طاقاتهم، فهم لم يجدوا البيئة الداعمة والمشجعة على الإبداع والعطاء اللامحدود، الذي تُعد الحرية الأكاديمية أحد شروطه.

قائمة المراجع

1- الزيدي مفيد، التعليم العالي ومشكلات البحث العلمي، " الحرية الأكاديمية نموذجاً" بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، جامعة الزرقا، 16-18أيار، 2000.

2- نوفل محمد، تأملات في فلسفة التعليم الجامعي العربي، مجلة التربية الجديدة، مكتب اليونسكو الاقليمي، بيروت، السنة 7، عدد151، 1990.

3- القرني علي بن سعد، الحريّة الأكاديمية المنطلقات القانونيّة والضوابط، بحث مقدم لمؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي "رؤى وتجارب" جامعة طيبة، ٢٣-٢٥ جمادى الأولى، ١٤٣٠.

4- أبو حميد ندى، الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، " دراسة ميدانية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 2000.

5- خطابية محمد والسعود راتب، تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وعلاقته بإنجازهم البحثي، مجلة جامعة دمشق، مجلد 27، العددان 1- 2، 2011.

6 - هادي رياض، الجامعات "النشأة والتطور - الحرية الاكاديمية – الاستقلالية" مجلة مركز التطوير والتعليم المستر، جامعة بغداد، مجلد 2، عدد 2، 2010.

7- عدلي هويدا، الحرية الأكاديمية ما بين الدين والسياسة، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 16- 18 اكتوبر، 1995.

8 -Susan ،L. (1985) Academic Freedom ،The Facultym,s Special. Retrieved ،November ،29 ، 2005 ،from source. http:// Search ،ebscohost.com

9- Glicksman ،M. ،(1986) Institutional Openness and Individual Faculty Academic Freedom ، Retrieved November 29 ،2005 ،From ،source http://search.ebscohost.com

10 -Strohm ،P. ،(1986) Convocation on Current Threats to Freedom Academic. Retrieved November 29 ،2005 From source ،http://search.ebscohost.com.

11- عبدالله عبد الخالق، الحريات الأكاديمية في جامعة الإمارات العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 190، ديسمبر، 1994.

12 - مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، 15 - 16 ديسمبر، 2004.عمان. الأردن.

13– الشيخ عمر وآخرون، دليل مرجعي للتطور المهني لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " الكسو"، تونس 1998.

14- قاسم رياض ، مسؤولية المجتمع العلمي العربي "منظور الجامعة العصرية وأفق الحرية الديمقراطية داخل الحرم الجامعي العربي"، مجلة المستقبل العربي العدد 193 مارس 1995.

15-هادي رياض Richard K.Betts، Freedom,Licence and Responsabiliy. lnternationl studies, perspectires، (2007)

16- شعبان عبد الحسين وآخرون، الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، مطبعة الشعب، اربد، 2007.

17- اومليل علي، الحريات الاكاديمية والمواثيق الدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد 190، كانون الاول، 1994.

18- عبد المحسن حمادة، دراسة ميدانية للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت، المجلة التربوية، مجلد 6، عدد 7، الكويت، 1989.

19- طناش سلامة، مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإردنية، مجلة دراسات" سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 22، عدد 5، 1994.

20- رزق فتحي، بعض مشكلات استقلال الجامعات في مصر وبعض الدول المتقدمة، " دراسة مقارنة" اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة اسيوط، مصر، 1994.

21- مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. ١٥ – ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤ عمان. الاردن.

22- الغريب صقر، الجامعة والسلطة: دراسة للعلاقة بين الجامعة والسلطة"، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

23- بغدادي عبد السلام ابراهيم ، الحريات الأكاديمية والإبداع، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، عمان، 2006.

24- المنصوب طارق، تقييم ممارسة" الحرية الأكاديمي" في جامعة إب " دراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس"، مجلة الباحث الجامعي، العدد 31. يوليو – سبتمبر 2013.

24- سيف جلال، مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة صنعاء، 2006.

25- دائرة الشؤون الأكاديمية، احصائية بعدد أعضاء هيئة التدريس، جامعة إب، . 2016

26- إدارة الموارد البشرية، احصائية بعدد أعضاء هيئة التدريس، جامعة الجزيرة، إب، 2016.

27- العمايرة حسن، المشكلات الأكاديمية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإسراء الخاصة، " دراسة ميدانية" مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 42، 2003.

28- أبو سمرة أحمد وآخرون، المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 42، 2003.

29 - شرف الدين حمود، معوقات الترقية الأكاديمية في جامعة تعز "مقاربة سوسيولوجية ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس "المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير، 2016.